الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبان:

- بوزيدي تهاني
- سيبوط أحمد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- تومي إبراهيم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	بسكرة
- تومي ابراهيم	- أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
- عزوز ميلود	- أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبان:

- بوزيدي تهاني
- سيبوط أحمد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- تومي إبراهيم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	بسكرة
- تومي ابراهيم	- أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
- عزوز ميلود	- أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات و الأرض على ما أكرمنا به لإتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه.

يسرنا و يشرفنا في نهاية هذا العمل أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "تومي إبراهيم" اعترافا بجميله أولا على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وثانيا على توجيهاته و نصائحه.

كما نشكر لجنة المناقشة على تفضلها بالاطلاع على هذا العمل و مناقشته.

وفي الأخير نقدم الشكر و العرفان إلى جميع الأساتذة الكرام الذين ساعدوني في هذا العمل و خاصة الأستاذ شحتاني عبد العالي.

إ هـد ا ء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء و برحابته سماحة العارفين

إلى قدوتي الأولى الذي أنار دربي، و أعطاني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به

(إلى روح أبي الطاهرة طيب الله ثرائه)

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين(أمي الحبيبة حفظها الله)

إلى الشموع التي تنير لي الطريق (عائلتي الكريمة) هم شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل

إلى رفيقة رحلة النجاح ومن كانت مصاحبة لي أثناء دراستي (صديقتي أميمه)

-إلى من لم تربطني بهم علاقة النسب... بل عطر الصداقة... وورد المحبة

(مريم،ميسون،الهاشمي،إلياس،إيمان،ياسمين،خليدة...)

وأخيرا وليس آخرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه

تـهـا نـي

إ هـد ا ء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

أهدي عملي هذا إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز...

أمي الحبيبة

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري وكان لي سندا وعونا

أبي العزيز

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

أحمـد

ملخص

ملخص:

يعالج هذا البحث دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ويهدف إلى إثراء هذا البحث العلمي حول هذا الموضوع.

ولخصت الدراسة إلى أن القوائم المالية تلعب دورا مهما في تفعيل عملية اتخاذ القرار. لتحقيق أهداف عملية اتخاذ القرار، يقوم متخذو القرار بدراسة المعلومات الواردة في البيانات المالية المنشورة وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي للكشف عن نقاط القوة والضعف. تجنب مثل هذه المواقف من أجل معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

Summray :

This research deals with the role of financial statements in making financial decisions in economic institutions and aims to enrich this scientific research about this subject .

The study concluded that the financial statements play an important role in activating the decision-making process. To achieve the objectives of the decision-making process, decision-makers study, understand, analyze and interpret the information contained in the published financial statements through financial analysis indicators. To detect strengths and weaknesses. Avoid such situations in order to know the real financial situation of the institution and make decisions occasion.

The Keywords : financial statements, decision making, financial analysis.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملاحق الدراسة	
مقدمة	
الفصل الأول: مدخل للقوائم المالية	
تمهيد	04
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	05
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	05
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية	06
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها	08
المطلب الرابع: مستخدمي القوائم المالية	09
المبحث الثاني: إعداد و عرض القوائم المالية	11
المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)	11
المطلب الثاني: حسابات النتائج	17
المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية	22
المطلب الرابع: جدول تغيرات رؤوس الأموال	26
المطلب الخامس: الملاحق (الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية)	27
الفصل الثاني: الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات المالية	33
المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وأنواعها	35
المطلب الثاني: تعريف اتخاذ القرار وأهميته	36
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات	36

المطلب الرابع: أنواع اتخاذ القرارات وعناصرها	**38**
المطلب الخامس: مراحل اتخاذ القرار	**42**
المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في اتخاذ القرارات المالية	**46**
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأدواته	**46**
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي	**48**
المطلب الثالث: مؤشرات التحليل المالي	**53**
المطلب الرابع: دور تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات	**58**
الفصل الثالث:	**62**
المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة صناعة الكوابل – بسكرة –	**63**
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة صناعة الكوابل	**63**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل	**64**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة لسنة 2023	**68**
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل – بسكرة –	**70**
المطلب الأول: عرض الميزانية الوظيفية لمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة–	**70**
المطلب الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية بواسطة النسب المالية	**71**
الخاتمة	**78**
قائمة المراجع	**83**
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية أصول	14
02	ميزانية خصوم	16
03	حسابات النتائج حسب الوظائف	20
04	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	22-21
05	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	24
06	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	25
07	جدول تغير الأموال الخاصة	27
08	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2018	70
09	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019	70
10	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2020	71
11	نسب الهيكل المالي	72
12	نسب السيولة	73
13	نسب الربحية	74

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص القوائم المالية	7
02	مراحل اتخاذ القرارات	44
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	67
04	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبية	68

ملاحق الدراسة

الرقم	عنوان الملحق
01	ميزانية الاصول (2018)
	ميزانية الخصوم
	جدول حساب النتائج
02	ميزانية الاصول (2019)
	ميزانية الخصوم
	جدول حساب النتائج
	تغير في الاموال الخاصة
	جدول التدفقات النقدية
03	ميزانية الاصول (2020)
	ميزانية الخصوم
	جدول حساب النتائج
	تغير في الاموال الخاصة
	جدول التدفقات النقدية

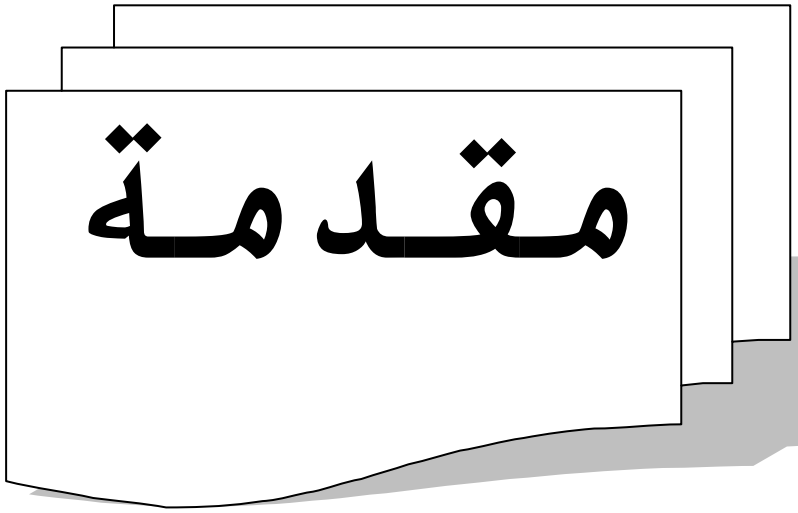
مقدمة

يشهد العالم العديد من التطورات، التي أثرت بشكل كبير على نمط و اتجاهات العلاقات في العديد من المجالات، منها الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، و لقد سايرت المحاسبة تلك التطورات الراهنة فعرفت عدة تغييرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها و أصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية بحيث يستطيع مستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

تعتبر القوائم المالية الصورة التي تعكس الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتبر القوائم المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إستغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعية تحت تصرفها، كما تمثل أحد اهم مصادر المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية المختلفة.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات في الإدارة و أكثرها تعقيدا، حيث تتطلب كم هائل من المعلومات و مجموعة من العوامل تشكل فيما بينها ظروف اتخاذ القرار، أي كل قرار يتم اتخاذه يكون حسب ظروف معينة، و بالتالي فهو يعتبر نسبي.

ولكي يتم اتخاذ القرار بشكل صحيح، يجب أولا تحديد المشكلة و جمع المعلومات حولها لتشخيصها و القيام بتحليلها، ثم بعد البحث عن المعطيات و جمعها و مقارنتها فيما بينها ليتم الوصول إلى حل مناسب للمشكلة بعد عملية التقييم، فالمعطيات التي يتم جمعها بدقة معينة و طريقة مناسبة يعتبران عاملان أساسيان في عملية اتخاذ القرار المناسب، وبذلك اختيار الأفضل بين البدائل المتاحة.

تمثل القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة، حيث تقوم على الاستخدام الأمثل لمختلف الأساليب من أجل الوصول إلى قرار مناسب يتماشى مع سياستها المالية.

***إشكالية الدراسة**

تشكل القوائم المالية الأرضية الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية و تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية خلال ما تقدمه من معلومات للمستخدمين لذلك وجب على المدير المالي أن يقوم بتحليل هذه القوائم والاستفادة منها عند اتخاذ القرارات المالية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للقوائم المالية ان تساهم في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟ ومن خلالها في مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة؟

وبناء على الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم عرض القوائم المالية؟

- كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة محل الدراسة؟

***فرضيات الدراسة**

- تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل مؤشراتها المالية، وفي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة.
- يساهم التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

***أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات ودرجة الاستفادة منها، وإبراز الخصائص والأهداف التي يمكن لمتخذ القرار إتباعها لتحقيق أهداف المؤسسة، وأيضا تهدف الدراسة إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيحها، مما يساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات الرشيدة.

***أهداف الدراسة**

ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- التعرف على القوائم المالية.

- إبراز أهمية القوائم المالية و أهدافها.

- إبراز الدور الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

- نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة والتعرف عن كثب على مختلف القوائم المالية المعتمدة في المؤسسة الاقتصادية.

*** أسباب اختيار الموضوع**

-أسباب ذاتية: تعود إلى الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة تخصصنا.

- أسباب موضوعية:

-نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام به.

- نظرا لحداثة الموضوع في الجزائر وقلة الدراسة.

- محاولة الفهم و التعمق في غرض وتحليل القوائم المالية.

- محاولة دمج بين القوائم المالية واتخاذ القرار في التحليل المالي.

*** منهج الدراسة**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم مفاهيم أساسية حول القوائم المالية وعملية اتخاذ القرارات، أما في الجانب التطبيقي استعملنا منهج دراسة حالة مؤسسة اينيكاب "ENICAB" و ذلك عن طريق تحليل المعلومات و الارقام الواردة في الوثائق و القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، كما اعتمدنا على الكتب، المجلات، الملتقيات، والأطروحات.

*** حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: مؤسسة إينيكاب ENICAB لصنع الكوابل –بسكرة- ميدانا لدراسة الحالة.

الحدود الزمانية: تتمثل في دراسة القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لصنع الكوابل-بسكرة- للسنوات 2018-2019-2020.

***صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات.
- ضيق وقت الباحث.

***دراسات سابقة:**

نشير إلى أنه وفي حدود إطلاعنا على ما أجرى من بحوث (رسائل ماجيستير،أطروحات دوكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات مايلي:

دراسة مقدمة من طرف عثمان مداحي،**دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009/2008

و قد توصلت هذه الدراسة الى أن عملية اتخاذ القرارات تكون بالتحليل المالي وبين مدى أهميتها في عملية تسيير المؤسسة، والعلاقة الوطيدة بين عملية بين عملية إتخاذ القرارات وأنظمة المعلومات بما يجعل هذه الأخيرة تمثل الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرارت.

دراسة اليمين سعادة، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، جامعة باتنة، 2008-2009**

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنوية "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة و تحديد المشاكل التي منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

*** هيكل الدراسة:**

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة والوصول إلى حل الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين للجانب النظري و تخصيص فصل ثالث للجانب التطبيقي بالإضافة إلى مقدمة شملت الأبعاد الأساسية للدراسة، و في الأخير نتائج الدراسة المتوصل إليها و بعض التوصيات و الإقتراحات التي تدعم الموضوع، و تناولت الفصول مايلي:

الفصل الأول: ويعالج تحت عنوان مدخل للقوائم المالية، والذي يتضمن مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية القوائم المالية، المبحث الثاني يشمل إعداد و عرض القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

الفصل الثاني: ويعالج تحت عنوان الإطار النظري لإتخاذ القرارات المالية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية إتخاذ القرارات المالية، أما المبحث الثاني فتناولنا التحليل المالي للقوائم المالية و دوره في إتخاذ القرارات المالية من خلال ابراز مفهوم التحليل المالي و أدواته و مؤشراته.

الفصل الثالث: فقد خصصت الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة لمؤسسة ENICAB للكوابل –بسكرة– و تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول لمحة عامة حول مؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة– والمبحث الثاني لتحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة– و إستخلاص مختلف النتائج لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

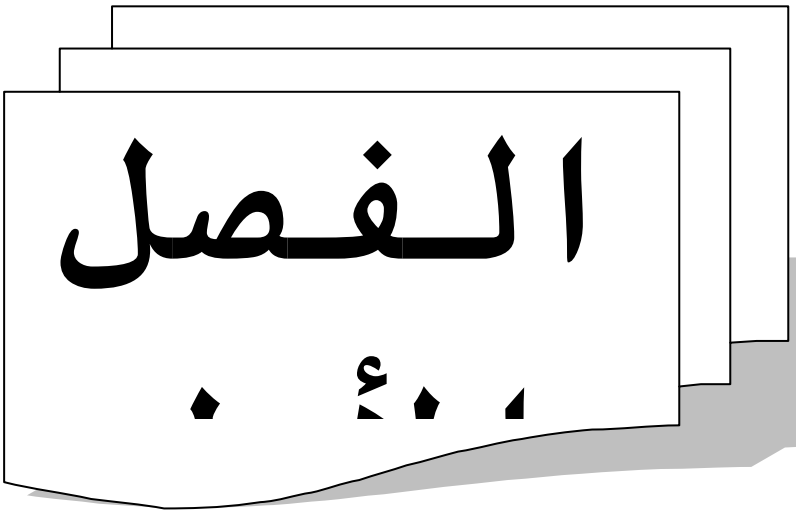
الـفـصل
الأول

تمهيد:

تقوم كل مؤسسة في نهاية كل فترة بإعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية والنتائج التي حققتها خلال الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت وخرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيع الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، ولن ننسى احتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل اتخاذ القرارات. وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة جميع القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية والمعلومات التي يجب توفرها في هذه القوائم، وسنتطرق لها في ما يلي:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: إعداد و عرض القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، وتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات ويتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي : الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي نظرا لما تقدمه من معلومات ذات أهمية كبيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، لذلك سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى ذكر مجموعة من التعريفات من أهمها ما يلي:

- هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية. وبعبارة أخرى هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية ولأداء وتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات. (شبوطي و علي عباس، 2018، صفحة 219)
- تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد لآخر، إلا انه توجد اختلافات فيما بينها، لسبب البيئة الاجتماعية والاقتصادية و القانونية المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد. فالقوائم المالية تعبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتائج المجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لفترة معينة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة. (دادة، 2019، صفحة 13)
- القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الكيان، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للكيان وما حققته من نتائج، فالمعايير IAS/IFRS تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة. وكذلك فإن النظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الكيان إنجازها سنويا، والتي تشتمل على: (مداني، 2015، صفحة 3)

✓ قائمة المركز المالي (الميزانية).

✓ قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

✓ قائمة تغيرات الأموال الخاصة.

✓ قائمة التدفقات النقدية (الخزينة).

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص للبيانات المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية وهي : (مداني، 2015، الصفحات 8-9)

1.القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم لهذا الغرض، فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، و إن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فإنه يجب عدم استبعادهم للمعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2. الملاءمة:

يجب أن تكون الملائمة لفائدة صناع القرار وحاجاتهم، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها على سبيل المثال الإفصاح على قطاع جديد تعمل فيه المنشأة ويؤثر على المخاطر والفرص المتاحة لها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، كما إن المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية اعتمادا على تلك القوائم.كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات، ولا بد من توفرها في المعلومات كي تتحلى هذه الأخيرة بالفاعلية وحتى تكون نافعة.

3.الموثوقية:

حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقية ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

و على هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات الموثوقة إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ✓ التمثيل الصادق:حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛
- ✓ تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني؛

- ✓ الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛
- ✓ الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند انجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات؛
- ✓ الاكتمال (الشمولية): بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.

4.القابلية للمقارنة:

يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من المقارنة للقوائم عبر الزمن، فمن اجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري و الأداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للمنشاة عبر الزمن، فانه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترات السابقة، كما يمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم01: خصائص القوائم المالية.

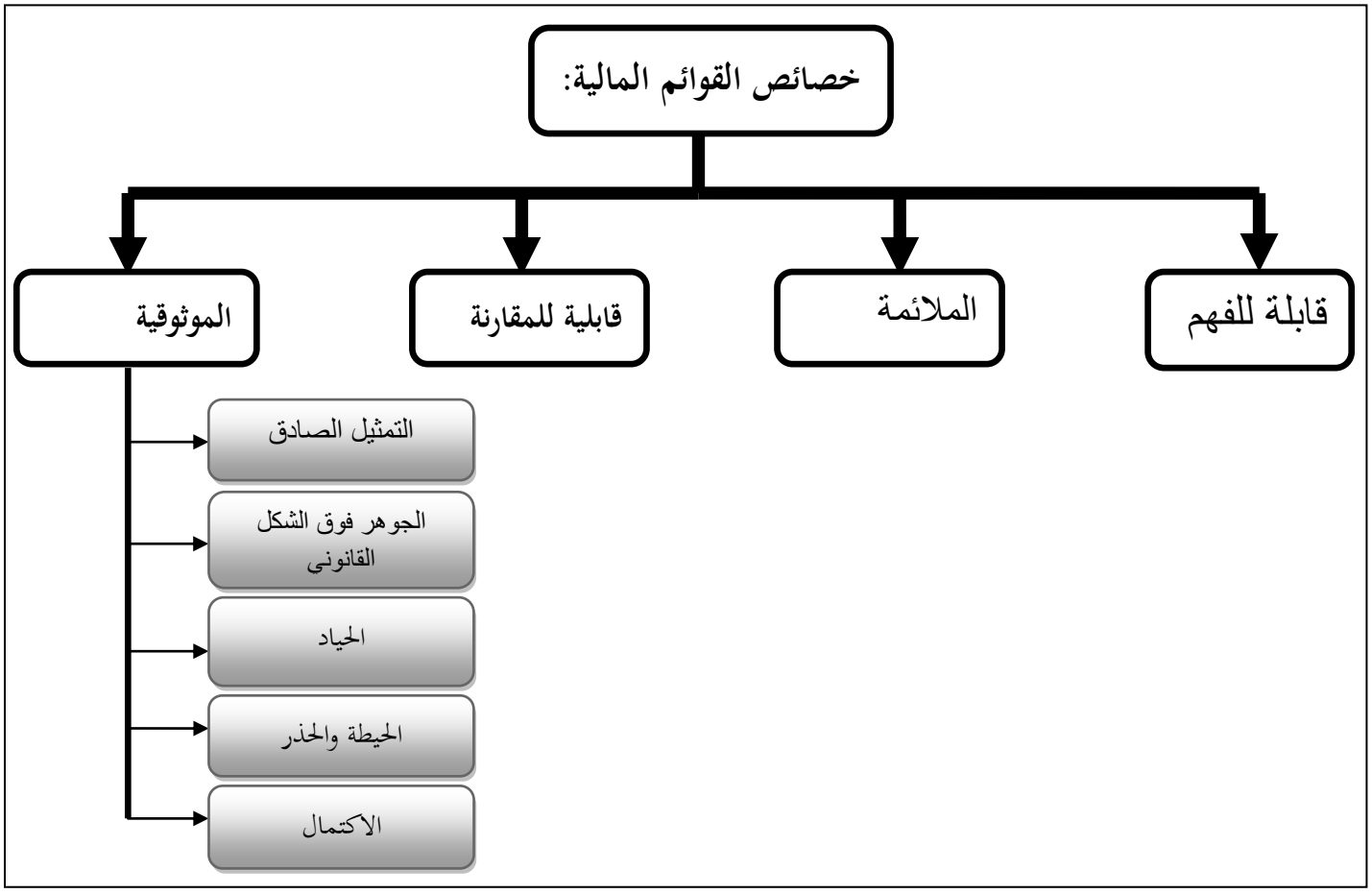

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

يمثل هذا الشكل على خصائص القوائم المالية تتكون من قابلة الفهم والملاءمة والقابلية للمقارنة والموثوقية.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية و أهدافها

تكتسي القوائم المالية أهمية بالغة نظرا لما تقدمه من معلومات مالية تفيد أطراف كثيرة سواء من داخل المؤسسة أو خارجها وهذا بغية تحقيق الأهداف المخطط لها وفيما يلي سنقوم بعرض أهمية و أهداف القوائم المالية.

الفرع الأول:أهمية القوائم المالية

ظهرت أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية وذلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية: (السيد، 2004، صفحة 10)

- قدرة المنشأة على توفير السيولة النقدية "التدفق النقدي" وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه.
- القدرة على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المنشأة على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة مثل المرتبات و سداد الفواتير والفوائد والقروض وتوقيتاتها ورد الديون في مواعدها والوفاء بتوزيعات الأرباح للمساهمين.
- ربحية المنشأة بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة.
- التغير في الموقف المالي للمنشأة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المنشأة المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.

الفرع الثاني:أهداف القوائم المالية

إن الغرض من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعا لطبقة واسعة من المستخدمين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها تعكس IAS 7: (المغربي، 2022، الصفحات 55-57)

- الأصول.Assets
- الالتزامات.Viabilités
- حقوق الملاك. Equity
- الأرباح والخسائر بما فيها المكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية
- التدفقات النقدية

إن المعلومات أعلاه مع معلومات أخرى في الملاحظات والهوامش تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية توصيل معلومات لأصحاب المصلحة في المنشأة عن المركز المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك، يجب أن تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وينبثق من هذا الهدف العام أهداف محددة للقوائم المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية، باعتبار الأداء المالية كما توضحه هذه القوائم المالية خاصة بإدارة المنشأة كوكيل عن أصحاب المصلحة في المنشأة وخاصة المساهمون؛
- إن القوائم المالية توصل معلومات تستحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها، باعتبار إن القوائم المالية مسؤولية إدارة المنشاة؛
- إن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل، و بالتالي تخدم كوسائل للاتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين؛
- إن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها، و كذلك توقيت ودرجة التأكد من هذه القدرة؛
- إن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة؛
- إن القوائم المالية أداة لتطبيق آلية الشفافية وإذا ما تم مواجهتها توفر المصداقية، وتلك آليات مستقرة الآن لتفعيل حكومة الشركات خاصة تلك المقيدة بالبورصة.

المطلب الرابع : مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، العملاء والحكومات ووكالاتهم والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات التي تشمل: (بغريش، 2010، الصفحات 7-8)

1- المستثمرون ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم العائد المتحقق منهم، فهم محتاجون إلى معلومات تعينهم على اتخاذ القرار الشراء، الاحتفاظ بالاستثمار، والبيع، كما أن المساهمين مهتمين بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح؛

2- الموظفون والمجموعات الممثلة لهم المهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، والمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل؛

3- المقرضون المهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛

4- الجمهور يهتم بالمعلومات التي تسمح له بتقييم أثر أنشطة المؤسسة على المجتمع مثل البطالة وظروف العمل الغير الصحية أو المشاكل الاجتماعية...الخ وهذا ما يدخل في إطار اهتمام المحاسبة بالجوانب الاجتماعية؛

بالإضافة إلى ذلك: (مرازقة و بوهرين، صفحة 7)

5- العملاء وهم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة؛

6- الدولة والهيئات العمومية تهتم الدولة بتوزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة، كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد سياسات الجبائية وإعداد الإحصائيات وطنية كالدخل القومي؛

7- تحتاج الإدارة لمختلف مستوياتها إلى القوائم والتقارير المالية؛ حيث تحقق هذه القوائم للإدارة:

- مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة.

- التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمؤسسة.

8- الموردون والدائنون الآخرون هم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة تدفع لهم عند الاستحقاق.

المبحث الثاني:إعداد و عرض القوائم المالية

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذي القرار، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.

المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي) (هلال، 2019، الصفحات 12-15)

وهي القائمة التي تختص بتقديم معلومات عن موارد الوحدة الاقتصادية والالتزامات المقابلة لهذه الموارد سواء للملاك أو لغير الملاك، وبالتالي فهذه القائمة تقدم لمستخدمي المعلومات ما يمكنهم من تقييم المركز المالي للوحدة وأيضا الحكم على مدى سلامة هيكلها المالي بما يتيح لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان سواء قصير أو طويل الأجل. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا ينبغي استخدام معلومات قائمة المركز المالي بصورة منفصلة عن معلومات قائمة الدخل، فهناك علاقة مباشرة وصريحة بين معلومات القائمين، فقائمة المركز المالي تظهر أثر نتيجة عمليات الوحدة من ربح أو خسارة على عناصر الأصول وبالالتزامات وحقوق الملكية.

هذا بالإضافة إلى أن مستخدمي المعلومات غالبا ما يعتمدون على معلومات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لاستخراج النسب والمؤشرات المالية التي تعكس مدى جودة أداء الوحدة الاقتصادية وكفاءة إدارتها في استغلال الموارد المتاحة والمستثمرة في الأصول، وأيضا تلك النسب التي تعكس المركز النقدي للوحدة ودرجة اليسر المالي، فالقائمين يقدما معلومات عن:

- **معدل العائد:** وذلك إما عن طريق نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول أو نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك، هذا بالإضافة إلى نسبة أو معدل ربحية الأسهم.
- **الهيكل المالي:** وذلك من خلال تحديد نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الوحدة وكذلك نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية وذلك لتحديد درجة الرفع المالي للوحدة، ومدى ملائمة المتاجرة بأموال الملاك والمتاجرة بأموال الغير، وهذا بالإضافة إلى العديد من النسب المالية الأخرى التي تختبر مدى سلامة وملائمة الهيكل المالي للوحدة والتي سيتم تناولها بدرجة كبيرة من التفصيل في الفصول التالية من هذا المؤلف.
- **المركز النقدي (السيولة) و اليسر المالي:** وذلك من خلال تحديد نسبة التداول ونسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة و كذلك تحديد رأس المال العامل، وهو ما يمكن من تقييم قدره الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي يعكس مركزها النقدي (السيولة) للوحدة. أما اليسر المالي فإنه يعكس قدرة الوحدة على اتخاذ القرارات اللازمة لتغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية مما يساعد على تلبية الاحتياجات غير المتوقعة للنقدية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه كلا المركزين السيولة و اليسر المالي يمثلان أهمية خاصة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لتوضيح قدرة الوحدة الاقتصادية على التوزيعات للمساهمين وتمويل خطط التوسعات المستقبلية. أيضا يمكن القول بأنه كلما زادت السيولة واليسر المالي، كلما انخفضت درجة

المخاطرة المتعلقة بالفشل المالي والتجاري للوحدة، وأخيرا ينبغي ملاحظة أن المعلومات قائمتي الدخل والمركز المالي تمكن مستخدمي المعلومات من تقدير درجة المخاطرة و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. فمعدل العائد المحاسبي و التغير فيه يمكن أن يستخدم لتقدير درجة المخاطرة المنتظمة لسهم الشركة وكذلك تقدير التدفقات النقدية للتوزيعات والفوائد.

وفيما يتعلق بتصنيف بنود قائمة المركز المالي، فإنه ينبغي أن تصنف بنودها بشكل يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالي للوحدة من ناحية كفاءة استخدام الموارد المتاحة دراسة هيكل الملكية وتقييم مركز السيولة واليسر المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك سواء كانت معدة في صورة حسابات له جانبين للأصول والخصوم أو كانت معدة في صورة تقرير يتضمن عناصر الأصول يليها الالتزامات ثم حقوق الملكية هذا بالإضافة إلى الإفصاح الإضافي لقائمة المركز المالي، حيث أن هناك العديد من المعلومات الجوهرية المتعلقة بقائمة المركز المالي ولا يمكن الإفصاح عنها ضمن أو في صلب قائمة المركز المالي على الرغم من كونها معلومات على درجة عالية من الأهمية كمعلومات إضافية تساعد مستخدمي المعلومات على فهم و تفسير الأرقام الواردة بالقوائم المالية. ومن أمثلة هذه المعلومات الإضافية أو ما يطلق عليه الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: الالتزامات الشرطية، و السياسة المحاسبية والاتفاقات التعاقدية، والأحداث التالية لتاريخ الميزانية العمومية، هذا وهناك العديد من وسائل الإفصاح الإضافي عن المعلومات المتممة للقوائم المالية، ومنها الشرح بين القوسين، والهوامش، والجداول الملحقة، والإشارات المتقاطعة.

أولا:عناصر الميزانية:

تتكون الميزانية من عنصرين أساسيين هما : (عوايدي، 2014، الصفحات 125-126)

أ- الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، كما أتى النظام المحاسبي المالي بمفهوم جديد وهو مفهوم مراقبة الأصول وتعني قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول. وتنقسم الأصول إلى نوعين هما:

1. **الأصول غير جارية:** هي عناصر الأصول الموجهة لخدمة النشاط لصفة دائمة، ومن المفترض أن تبقى لفترة تزيد عن 12 شهرا بعد تاريخ إقفال الدورة المالية، وتحتوي الأصول غير جارية على ما يأتي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الأقفال.

ومن أمثلتها التثبيتات المعنوية، التثبيتات المادية، كالأراضي والمباني والآلات وغيرها، الأصول المالية طويلة الأجل متاحة للبيع وبغرض الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

2. **الأصول الجارية:** هي عناصر الأصول الموجهة لخدمة النشاط بصفة ليست دائمة عند تاريخ إقفال الحسابات وتتمثل في:

-الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة.

-الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها، خلال 12 شهرا.

-السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

ب-الخصوم:

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاءها بالنسبة للكيان في خروج موارد من المؤسسة. يتم تصنيف عناصر الخصوم إلى مجموعتين يتم الفصل بينهما باعتماد السنة وهي:

1. **الخصوم الجارية:**

هي كل الالتزامات التي يتم دفعها أو تسويتها أو تجديدها خلال 12 عشر شهرا القادمة، تعتبر خصوما جارية عندما يتوافر فيها ما يلي:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- أو يجب تسديدها خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

2. **الخصوم غير الجارية:**

وهي الالتزامات طويلة الأجل التي لها تاريخ استحقاقها الأصلي أكثر من 12 شهرا، وينوي الكيان إعادة تمويل هذا الإلتزام على المدى الطويل، حتى لو كانت هذه الالتزامات ستسدد خلال السنة الجارية، ومن أمثلتها: رأس المال المقدم، الأرباح غير الموزعة والاحتياطات والنتيجة الصافية، السندات طويلة الأجل، القروض طويلة الأجل. ويتم ترتيب العناصر وفق مبدأ السيولة، إما من الأكثر سيولة إلى أقلها أو العكس سواء بالنسبة للأصول والخصوم.

الجدول رقم 01: ميزانية أصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الاصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الاخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الاصول المالية الجارية الاخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19)25مارس2009

نلاحظ من خلال جدول ميزانية الأصول أنه تم تقييم موجودات المؤسسة إلى أصول غير جارية وأصول جارية على أساس درجة سيولتها، وهذا مهم للتحليل المالي لأخذ فكرة عن ممتلكات المؤسسة.

الجدول رقم02: ميزانية خصوم

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات وحسابات ملحقة			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

نلاحظ ترتيب عناصر الخصوم على أساس آجال استحقاقها، وبذلك يقدم للمحلل المالي صورة عن محتوى موارد المؤسسة. وبالنسبة للمحلل المالي فإن الميزانية هي عبارة عن تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فهي قائمة تظهر ما للمؤسسة

وما عليها في تاريخ معين وهو ما يعبر عنه أيضا بالذمة المالية، وللإشارة تسمى أيضا قائمة المركز المالي. هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية=الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان (المؤسسة) عند تاريخ إقفال الحسابات.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة. ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). **(بلمداني، 2020، صفحة 102)**

الفرع الأول:عناصر حساب النتائج **(عمروش، 2022، الصفحات 21-22)**

أ- المنتوجات:

تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تحصيلات أو زيادة في الأصول أو تناقص في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

ب-الأعباء:

وتتمثل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تسديدات أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، والتي يترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة.

ت-النتيجة الصافية:

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء تلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر الأعباء أو المنتوجات، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء وتمثل خسارة في الحالة العكسية.

الفرع الثاني: أهمية جدول حساب النتائج

إن جدول حساب النتائج يعتبر من أهم القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذا الجدول تكمن في ما يلي: (بولعراس، 2016، الصفحات 135-137)

- المساعدة على التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- المساعدة في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- المساعدة في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

الفرع الثالث: أهداف جدول حساب النتيجة

يهدف جدول حساب النتائج أساسا إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون، مما يمكن أن نلخص بعض الأهداف الهامة لهذه القائمة فيما يلي:

- تقييم جدوى الاستثمارات و عوائدها؛

- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها؛

- تقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف و المستثمرين.

الفرع الرابع: طريقة عرض جدول حساب النتيجة

يتم إعداد جدول حساب النتائج وفق طريقتين حسب الطبيعة كما هو عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، وحسب الوظيفة والتي تقتضي التمييز بين مختلف التكاليف (تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الدارية) وأعطى المشرع الخيار في استعمال هذه الأخيرة، والتي تتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان غائب تماما في المخطط المحاسبي الوطني.

أ- **جدول حساب النتائج حسب الطبيعة**: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع ....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال) وحتى يمكن حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، يجب المرور على مجموعة من المراحل يمكن اختصارها كالآتي:

1. **النتيجة العملياتية**: ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق طرح الأعباء العملياتية

-الأعباء العملياتية: تتمثل الأعباء العملياتية في (مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى، تغيرات المخزون، المشتريات المستهلكة، مشتريات أخرى وأعباء خارجية، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، أعباء المستخدمين، المخصصات للاهتلاك والمؤونات، الأعباء العملياتية الأخرى).

-المنتوجات العملياتية: المبيعات من البضائع، المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات، رقم الأعمال، تغير المخزونات والمنتجات قيد الصنع، الإنتاج المثبت، إعانات الاستغلال، استئناف على خسائر القيمة والمؤونات، المنتجات العملياتية الأخرى)

2. **النتيجة المالية:** ويتم التوصل إلى هذه النتيجة عن طريق طرح الأعباء المالية من النواتج المالية.

–الأعباء المالية: تتمثل الأعباء المالية في (أعباء الفوائد، الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات، فارق التقييم عن أصول مالية–نواقص القيمة، خسائر الصرف، الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية، الأعباء المالية الأخرى).

–النواتج المالية: تتمثل النواتج المالية في (منتوجات المساهمات، عائدات الأصول المالية، عائدات الحسابات الدائنة، فارق التقييم عن الأصول المالية، فوائض القيمة، أرباح الصرف، الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية، المنتوجات المالية الأخرى).

3. **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** وهي النتيجة العادية التي تم تحقيقها من خلال الأنشطة العادية للمؤسسة.
4. **النتيجة الاستثنائية:** ويتم حسابها من خلال طرح الأعباء الاستثنائية من النواتج الاستثنائية، لمنتجات والأعباء الناجمة عن أحداث خارجة عن النشاط العادي للمؤسسة أي ذات طابع استثنائي.
5. **النتيجة الصافية للسنة المالية:** تمثل الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء للسنة المالية المعبر عنها، ويتم حسابها انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، حيث تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.

ب–جدول حساب النتيجة حسب الوظائف: ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.

الجدول رقم03: حسابات النتائج حسب الوظائف

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح المالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

يوضح هذا الجدول توزيع الأعباء حسب الوظيفة، وتقوم المؤسسة باختيار الطريقة المناسبة لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة.

إذن فإن جدول حساب النتائج هو عبارة عن كشف إجمالي للأعباء والمنتوجات التي أنجزها الكيان أثناء المدة المعينة وعلى سبيل الاختلاف، يبرز النتيجة الصافية لهذه المدة، كما تسمح قراءة المحلل المالي لحساب النتيجة بأخذ صورة أكثر حيوية عن المؤسسة

حيث يمكنه قياس أداءها في حالة ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات (المنتوجات) بالتكاليف (الأعباء)

الجدول رقم04: حساب النتائج (حسب الوظيفة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية:			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4- الفائض الاجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات(يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			

10-النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية **11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج** ومنها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

يسمح حساب النتائج حسب الطبيعة بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة، وكل هذه المستويات من النتائج كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى الأرصدة الوسيطة للتسيير.

المطلب الثالث: جدول تدفقات النقدية

تتضمن هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تساعد التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية بتسليط الضوء على جوانب متعددة من التقرير المالي، حيث تسمح بيانات التدفقات النقدية بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة من خلال تقييم جودة الربحية، والتعرف على موقف السيولة والمرونة المالية، والاكتشاف المبكر لحالات العسر المالي والإفلاس، كما يمكن استعمال تلك المعلومات في تقييم مخاطر الاستثمار في المؤسسة، وكذا التنبؤ بالتوزيعات المتوقعة. (مداحي، صفحة 221)

أولا: قائمة التدفقات النقدية

هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلا،و النقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل الشركة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الأمر. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض. (هشام، صفحة 25)

يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:

تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل cash flowfromoperation: وهي التدفقات النقدية بسبب نشاط الشركة الأساسي و بالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها.

تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار cash flowforom investing activities: وتشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة.

تدفقات النقدية من أنشطة التمويل flowfrom financing activitiescash: وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح.

صافي التدفقات النقدية net change in cash: مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغيير في النقدية في نهاية الفترة (العام مثلا) عن بدايتها. كذلك توضح قائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها.

ثانيا: قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

هذه القائمة إضافية وهي توضيح قيمة حقوق المساهمين التراكمية و تفصيلات ذلك من رأس المال وأرباح محتجزة وخلافه. كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال بمعنى أنه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم تزيد بمعنى أن حقوقهم تزيد بمعنى أن استثماراتهم تزيد.

الجدول رقم05:قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتاتية من الأنشطة العملياتية			
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة			

المصدر:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

يسجل الجدول التدفقات بطريقة مباشرة، يعني المقبوضات المباشرة والتسديدات المباشرة فيما يتعلق بالأنشطة العملياتية، كما هو الحال للمقبوضات من الزبائن والمدفوعات للموردين، أما الجدول الموالي فيعتمد على الطريقة غير المباشرة لاستخراج صافي التدفقات من الأنشطة العملياتية.

الجدول رقم06: قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات و الأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين و الديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

أن عرض العناصر المتعلقة بتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية تأخذ تعديل النتيجة الصافية من خلال آثار العمليات التي لا تؤثر مباشرة على الخزينة كالتغير في قيمة الزبائن، والاهتلاكات وغيرها.

وتأتي أهمية جدول سيولة الخزينة في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه التدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث فترة المؤسسة على توليد النقد، وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

المطلب الرابع: جدول تغيرات رؤوس الأموال

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، و تتمثل هذه العناصر فيما يلي: (طالب، 2020، الصفحات 102-103)

- النتيجة الصافية للدورة
- أثر تغيرات الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة .ج. النواتج و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.
- العمليات و التغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).
- توزيعات النتيجة الصافية.

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة.

الجدول رقم 07: جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الإصدار	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N –2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N–1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة مالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19) 25مارس2009

وتعرف أيضا بأنها قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ومن خلالها يمكن للمحلل المالي ملاحظة وقراءة أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة و التوزيعات والاحتياطات، وهي توضح أيضا هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ هل قامت بتوزيع أسهم مجانية؟ وهل الأرباح المحتجزة ارتفعت أو انخفضت وبأي مقدار؟.

المطلب الخامس: الملاحق (الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية) (سليماني، 2020، الصفحات 142-143)

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهمها وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها فيها.

الملحق هو وثيقة تلخيصية تعد جزء من القوائم المالية. يتضمن معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه القوائم، بحيث تكون الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية موضوع عرض منظم، ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية و حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت تكتسي طابعا عاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة و مبررة)
- المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات،سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.
- إذا طرأت أحداث بعد تاريخ نهاية السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصول أو الخصوم بالنسبة للفترة السابقة لتاريخ نهاية الدورة، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح، غير أنه يجب تقديم معلومات عن هذه الأحداث في الملحق إذا طرأت أحداث بعد تاريخ نهاية السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصول أو الخصوم بالنسبة للفترة السابقة لتاريخ الدورة، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح، غير أنه يجب تقديم معلومات عن هذه الأحدث في الملحق إذا كانت أهمية ذات أهمية، بحيث يمكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية.
- تقديم معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التابعة لنشاط المؤسسة، ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.
- ولقد وضح النظام المحاسبي المالي مجموعة من الجداول يمكن إيرادها في الملاحق، تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، تتمثل هذه الجدول في:
- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية ؛
- جدول الاهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛

- جدول المؤونات؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

خلاصة الفصل:

تمثل القوائم المالية وسيلة تبسيط لعرض البيانات الواردة في المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية بشتى أنواعها بحيث يعبر عن نتائجها في صورة مالية تساعد مستخدميها لاستنتاج قدر كبير من المعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية وتلك المعلومات تتخذ احد أهم بنود تقييم أداء المؤسسة لذا فان أسس إعداد تلك القوائم يحض بأهمية قصوى لاختلاف النتائج باختلاف الأسس المتبعة فتجاهل اثر النتائج على القوائم يجعل الأرقام الواردة في تلك القوائم مضللة مما يلحق الضرر بمستخدميها .

وتتمثل القوائم المالية من الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة و لملاحق، فإعداد هذه القوائم يعتبر من أهم أهداف المحاسبة المالية التي تسمح بتوصيل المعلومات للمتعاملين الاقتصاديين وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة، و نتطرق الى بعض النتائج التالية:

-تقوم القوائم المالية بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، والتي من خلالها تزيد الثقة التي تسود بين المتعاملين في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية.

-تعتبر القوائم المالية مرآت عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

-القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة و توضيح كيفية تدبير أموالها و المجالات التي تم فيها إستخدام تلك الأموال.

-تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق تطلعات و أهداف المؤسسة.

الـفـصل

تمهيد:

تلعب عملية صنع القرار دورا حيويا في أي منظمة وباستخدام أنظمة المعلومات التي تسهل عملية اتخاذ القرار، فهي تعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في مختلف المنظمات وهي الأكثر أهمية في من بين هذه القرارات نجد قرارات مالية، لذا فإن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار حل ممكن لتمثيل موضوع معين أو لتحقيق غرض لمواجهة موقف معين يتعلق من أجل أن تعرف مؤسسة ما مدى فعالية تحقيق أهدافها، فإنها تحتاج بالجوانب المالية للمؤسسة إلى تحسين مركزها المالي باستمرار ومراجعة قراراتها المالية المختلة، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف، وفقا للمؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة. سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: ماهية اتخاذ القرارات المالية
- **المبحث الثاني**: التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في اتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات المالية

عملية صنع القرار هي جوهر عمل الإدارة المالية، فعندما ننظر إليها من منظور محلي على المستوى المؤسسي، يصبح اتخاذ القرار جوهر الحياة العلمية، لذلك يقضي المدراء معظم وقتهم في التفكير في كيفية حل المشكلات. واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة.

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وأنواعها

يمثل اتخاذ القرارات المالية نقطة الانطلاق لكل الأنشطة والأعمال التي تتم داخل المؤسسة وتتعلق بالجانب المالي لها، وما يميز المدير عن باقي أعضاء المؤسسة وقدرته على اتخاذ القرار.

الفرع الأول:تعريف القرارات المالية

على المسير المالي أن يقوم بدراسة حاجة المؤسسة للحصول على منفعة الأصل أو ما بحوزة الهيئة. واتخاذ القرار المالي يتمثل في إقرار شراء الأصل الثابت أو استئجاره والأصل الثابت يشمل المنشآت والمعدات والأدوات . وتختلف الآراء فيما يخص سياسة إنفاق الأموال واستثمارها في تحصيل مثل هذه الأصول. فأحيان يتم إقرار استئجارها عوض شراءها، دون الاضطرار لتحمل مسؤوليات امتلاكه، والاستثمار الرأسمالي يعني إنفاق الأموال لشراء الأصول الثابتة وكل ما يلزم الهيئة لغرض تحقيق هدفها الأساسي ألا وهو خلق القيمة المضافة. (شريفي، 2007، صفحة 23)

تعرف القرارات المالية على أنها " تلك القرارات التي تهدف إلى تخصص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة". (بومعراف، 2019، صفحة 59)

الفرع الثاني:أنواع القرارات المالية

هناك عدة أنواع منها: (**الزبيدي، الصفحات 68-73**)

أ- قرار الاستثمار: تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية واعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، و الغالب هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجأ إليها أملا في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الايرادية.

إن قرارات الاستثمار ونظرا لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة الدقة والضمان فان هذه القرارات لا تبدو أن تتعرض لدرجة ما من المخاطر فكلما زادت الرغبة في تحديد عائد اكبر كلما زادت درجة المخاطر لذلك ينبغي تقييم الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسين هما :

-العائد المتوقع

-المخاطر المحتملة

ومن المنطق الإشارة إلى أن قبول استثماري إنما يستلزم ضرورة وجد معيار معين للحكم على عوائد الاستثمار في المستقبل ويكون هذا المعيار حدا فاصلا يقرر على أساسه القبول أو الرفض للفرص الاستثمارية وبذلك تكون عملية حساب تكلفة التمويل من العناصر المهمة في قرارات الاستثمار أيضا بالإضافة إلى أهميتها في قرارات التمويل.

ب- قرار التمويل: تعرف وظيفة التمويل بالتركيز على القرارات المالية ويمثل هذا الرأي الاتجاه الحديث في دراسة التمويل ويشمل القرارات الخاصة بالحصول على الأموال و استخدامها، و يتناول أيضا الطريقة التي يمكن استخدامها لتقرير ما إذا كان هناك حاجة للتوسع أو الإبقاء على الوضع الحالي، ونحن نميل إلى الاتجاه الحديث في تعريف التمويل و نرى انه نشاط متشابك مع النشاطات الأخرى كالإنتاج والتسويق ويتناول تحديد مصادر التمويل وتأمين الأموال بأقل كلفة ممكنة وبين مزيج أمثل و توجيه استخدامها بشكل ربحي.

كما جاء تعريفه على أنه الإمداد بالوسائل التي عن طريقها يكون الأشخاص قادرين على أن يستهلكوا أكثر مما ينتجون في فترة زمنية.

كما أن التمويل بمفهومه الخاص يعني تحصيل الأموال اللازمة للشركة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها.

من خلال هذين التعريفين الأخيرين نستخلص أن التمويل أسلوب للحصول على المبالغ التي تحتاج إليها المؤسسة في الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة.

ج- قرار توزيع الأرباح: القرار الثالث يعتبر مهم والذي يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، ومثل هذا النوع من القرارات يجب أن يكون ملازما للقرارات المالية في المنشأة ، وعند التعامل مع الأرباح هناك خياران واضحان: فإما أن نوزع الأرباح بشكل نقدي وبنسبة مئوية معينة من قيمة السهم الاسمية و تدفع لحامل السهم أو يمكن تدوير الأرباح واحتجازها (احتياطي الأرباح) .

والذي يعتبر مصدرا مهما مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر للتمويل المناسبة ومن المؤكد أن مجموعة القرارات التي تدخل في عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرون والإدارة، المستثمرون يرغبون في زيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم في حين تفصل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال.

المطلب الثاني: تعريف اتخاذ القرار وأهميته

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرار وأهميته التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالآتي:

الفرع01: تعريف اتخاذ القرار

يعرفه Barnard 1968M1) بأنه محاولة تقليص حالات للاختيار، ويعرفه (**العزاوي،2006: 21**) بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو عملية المفاضلة بين الحلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها، ويعرفه (جلدة،2009:14) أنه عبارة عن عملية اختبار حل معين من بين حلين، وأكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل، وبالتالي فهي عملية تفضيل حل أو بديل مناسب من بين عدد من البدائل، أو الحلول المتاحة، وبعد ذلك يقوم المدير متخذ القرار بتحديد المشكلة وتحديد بدائلها وحلها.(**مفتاح، 2024، صفحة 36**)

يعرف القرار على أنه الاختبار القائم على أسس موضوعية لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، ويكون القرار هو البث أو التحديد لما يجب أن يتم وذلك لإنهاء وضع معين بصورة نهائية للحصول على نتيجة ملموسة بحل مشكلة موضع القرار

ركز هذا التعريف على الموضوعية والعلمية في دراسة مختلف البدائل التي استجمعت من الواقع المدروس، كما يجب أن يكون القرار ملم بجميع التوقعات للبديل المختار وذلك لإنهاء وضع معين.

كما يعرف القرار على أنه اختبار قائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر.

متخذ القرار حسب هذا التعريف لا يقوم باتخاذ قراره بمعزل عن الأوضاع القائمة، بحيث بعد أن يتم جمع مختلف الجوانب المحيطة بالمشكلة يتم اختبار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل وهذا بناء على معايير متفق عليها داخل المنظمة. يعرف عبد الكريم درويش القرار على أنه الناتج النهائي لحصيلة مجهود متكامل من الآراء والأفكار والاتصالات والجدل والدراسات التي تمت في مستويات مختلفة في المنظمة

حسب هذا التعريف، قبل أن ينزل القرار إلى ميدان التنفيذ يجب أن يخضع للدراسة من طرف كل الأعضاء المشاركين في تسيير المؤسسة بحيث يكون القرار نتاج جدل وتشاور واتصالات بين كل المعنيين وبهذا يكون القرار جماعي نال رضا الجميع. (**مراد، 2007، صفحة 17**)

الفرع الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار

لاتخاذ القرار أهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو العملية وذلك كما يلي:(**صرية، 2017، صفحة 473**)

أولا: أهمية اتخاذ القرار من الناحية العلمية

1_تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق سياسات واستراتيجيات المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.

2_تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.

3_تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة في المؤسسة.

4_تؤدي عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية و تكنولوجية متعددة و مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرارات من الناحية العملية:

1_تكتشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين كما تكشف عن القوي والعوامل الداخلية و الخارجية الضاغطة على متخذي القرار الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف و الضغوط مستقبلا بصورة حسنة.

2_تعتبر القرارات وسيلة لاختبار و قياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وانجازها بأسلوب علمي وعملي.

3_تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فان العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية و إذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة (قرارات غير رشيدة) لهذا فإن اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطا وذا آثار ومدى محدودين فانه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم (عوامل داخلية) وبعضها من خارج التنظيم (عوامل خارجية) وبعضها الآخر سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة...الخ.(**منصور، 2006، الصفحات 35-38**)

1. **عوامل البيئة الخارجية:**

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل أن إدارة المنظمة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

-الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.

- التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية .

- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.

- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام و السياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج.

- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

إن هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائما، فمثلا إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبني على معيار اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يقوم صانعوا القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات منظمة وأحكام رشيدة تمكنهم من الوصول إلى استنتاجاتهم، ولكنه يعني أن إجراءات القرارات لا يمكن اعتمادها دون وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان.

2. **عوامل البيئة الداخلية:**

وتتمثل بالعوامل التنظيمية و خصائص المنظمة وهي عوامل كثيرة نذكر أهمها بالتالي:

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية، وحجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمنظمة.
- مدى التوافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمنظمة.
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح متعددة ترتبط بما يلي:

- بالظروف المحيطة بمتخذ القرار.
- تأثير القرار هذه على مجموع الأفراد في المنظمة.
- بالموارد المالية و البشرية و الفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة.

3. عوامل شخصية و نفسية:

وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقدراته وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على كثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله إلى التنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفاية صناعة القرار، فكل مدير وله أسلوبه حتى لو تساوت الكفايات و المهارات و يرى رايموند مكليود أن هناك ثلاثة أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه الأبعاد هي:

- أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة
- أسلوبهم في تجميع المعلومات.
- و أسلوبهم في استخدام المعلومات.

وبالنسبة لأسلوب الإحساس بالمشكلة ينقسم المديرون لثلاث فئات أساسية وهي: متجنب للمشكلات وحلا للمشكلات وباحث عنها.

كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيرا مباشرا على القرار ويتم تصنيف أنماط سلوك المديرين في أربعة أنماط وهي المجازفة، الحذر، التسرع، التهور.

- **عوامل نفسية:** وهذه العوامل تتشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار وبخاصة في مرحلة اختيار البدائل من مجموعة البدائل المتاحة.

4. عوامل ظروف القرار:

يعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة و فعالية حلها، وسبب التردد في اتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة .

المطلب الرابع: أنواع اتخاذ القرارات وعناصرها

في عملية اتخاذ القرار لابد من مراعاة كل الأنواع والعناصر القرارات وكذا الظروف الخاصة بكل نوع من هذه القرارات، فقد صنف علماء الإدارية طبقا لمعايير متعددة، فمنها التصنيف المتعلق بوظائف المؤسسة والمتمثل في:

الفرع الأول:أنواع اتخاذ القرار

يسعى مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات فعالة، حيث تختلف أنواع القرارات المتخذة حسب الهدف المرجو تحقيقه بناءا على هذا نذكر أبرزها:

أ- القرارات المتعلقة بالعنصر البشري: تتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين وكيفية تدريب العاملين، وأسس تحليل وتوظيف الوظائف، وأسس دفع تأخراتهم وغياباتهم وعلاقة المنظمة بالنقابات والاتحادات العمالية... الخ.

ب- القرارات المتعلقة بالوظائف الإدارية ذاتها: كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها والإجراءات الواجب إتباعها والسياسات وبرامج العمل وقواعد اختيار المسيرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم وأساليب التحفيز والاتصال.

ث- القرارات المتعلقة بالإنتاج: تتضمن القرارات المتعلقة باختيار موقع الصنع وأنواع الآلات المستخدمة وكيفية الحصول عليها وطريقة الإنتاج ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين ...الخ

د- القرارات المتعلقة بالتسويق: تشمل هذه المجموعة من القرارات تلك الخاصة بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها والأسواق التي سيتم التعامل معها ووسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامها لترويج السلعة وبحوث التسويق ووسائله.

هـ- قرارات تتعلق بالتمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها ...الخ.

إضافة إلى هذا التصنيف هناك تصنيف آخر حسب أهمية القرارات المتخذة والمتمثلة في:

أ- القرارات الإستراتيجية: هي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبلة والبيئة المحيطة به وهذه القرارات يتم اتخاذها من طرف الإدارة العليا، وهي تتميز بالثبات النسبي طويل الأجل وبضخامة الاستثمارات أو الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في المستقبل، وعادة ما يتطلب اتخاذها عناية خاصة.

ب- القرارات التكتيكية: هذه القرارات تتخذ من طرف الإدارة الوسطى والمتمثلة في الغالب في رؤساء الأقسام أو الإدارات، وهي غالبا ما تهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط أو بناء الهيكل التنظيمي أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بيان حدود السلطة أو تقسيم العمل أو تفويض الصلاحيات ...الخ.

ج- القرارات التنفيذية: هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المنظمة وتعتبر هذه القرارات من اختصاص القائمين بالتنفيذ في معظم الأحيان.

كما أن هذه القرارات تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث من قبل متخذها بل يتم اتخاذها على ضوء الخبرات والتجارب السابقة لمتخذها، ويتم اتخاذها بطريقة فورية وتلقائية وهذا فضلا من أن هذه القرارات قصيرة المدى لأنها تتعلق أساسا بأسلوب العمل الروتيني وتتكرر باستمرار، ومن أمثلها تلك القرارات التي تتعلق بطريق الإنتاج، التخزين والتمويل ...الخ.

كما تم كذلك تصنيف القرارات وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها. وقد صنفت إلى قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة.

هـ- فالقرارات المبرمجة: هي التي لا تتكرر عادة، بمعنى أن المشكلات والمواقف التي تقتضي اتخاذ القرار لمواجهتها لا تتكرر باستمرار وإذا تكررت فان ذلك يكون خلال فترات متباعدة، وتمتاز هذه القرارات بأنها تهتم بالمشكلات المعقدة التي تحتاج إلى تفكير طويل، كما تتطلب من متخذها جمع البيانات والمعلومات الوافية والدقيقة بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات واستطلاع الآراء تمهيدا لاتخاذها.

و- أما القرارات الغير مبرمجة: فهي التي تتخذ في ظروف لا يمكن تحديدها مسبقا، أي انه لا توجد إجراءات محددة سلفا عند صناعة القرار.

بالإضافة إلى ذلك فقد صنفت هذه القارات وفقا لأساليب اتخاذها إلى قرارات كيفية (وصفية) وقرارات

ز- فالقرارات الكيفية: يتم اتخاذها بالاعتماد على التقدير الشخصي للمدير المتخذ القرار وخبرته وتجاربه ودراسة الآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة ومثل هذه القرارات تتخذ الاعتبارات التقديرية الذاتية كالأحاسيس و الإدراك والاتجاهات الشخصية للمدير الذي يتخذها، ويفترض القائلون لهذا التصنيف عدم توافر المعلومات المطلوبة والملائمة التي تمكن متخذي القرارات الوصفية لوضع البدائل واختيار البديل الأنسب من بينها وان عملية البحث عن البديل الأنسب تتم بالاختيارات المثالية للبدائل، إلى أن اعتماد متخذ مثل هذه القرارات على التقديرات التي تحكمها عوامل شخصية نابعة من المشاعر المدير واتجاهاته واحتياجاته تؤدي به في الغالب إلى اتخاذ الحل المرضي بدلا من الحل المثالي أو الرشيد.

ح- القرارات الكمية: فهي التي يتم اتخاذها بالاعتماد على الرشد و العقلانية لمتخذها والاعتماد كذلك على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على اختيار القرار الذي يؤدي إلى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المنظمة من بين مجموعة البدائل المتاحة، ويفترض في اتخاذ مثل هذه القرارات وضوح الأهداف ومعقوليتها وموضوعية متخذيها وكفاية المعلومات المطلوبة ودقتها، وتوفر الخبرات والمتغيرات المؤثرة في عملية اختيار البديل المناسب

وفي إطار اتخاذ القرارات الكمية يتم تحديد المشكلة وتوضيح الأهداف وإيجاد البدائل وتحليلها وتقييمها وتركيبها منطقيا، قبل اتخاذ القرار الذي يبدو صائبا ورشيدا.

لكن قد تتعدد الظروف التي يتم في ضلها اتخاذ القرار وتختلف تبعا لحجم ونوعية المعلومات المتاحة في كل مرحلة والتي تخضع لظروف التأكد التام أو المخاطرة أو عدم التأكد.

فحالة التأكد التام:

هي الظروف التي يفترض أن تكون فيها كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمستقبل محدد ودقيق وأن يكون متخذ القرار على علم تام بالظروف التي ستتحقق في المستقبل ولا توجد أية احتمالات لحدوث عكس ما هو متوقع سواء كانت احتمالات ذاتية أو احتمالات موضوعية، بل يجب أن يكون هناك تأكد تام لحدوثها مما يسهل عملية اتخاذ القرار والاطمئنان إلى نتائجها.

حالة المخاطرة وعدم التأكد:

حالة عدم التأكد هي الحالات التي تكون فيها المعلومات عن الحوادث المستقبلية معلومات احتمالية وليست مؤكدة، أي أن متخذ القرار غير متأكد من الأحداث الممكنة التي سوف تكون مستقبلا.

فالقرارات التي تتخذ في هذا الظرف غير متوفرة على كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار مما يجعل الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المتوقعة عن هذه المشكلة غير معروفة فيواجه المدير صعوبة في اتخاذ القرار المناسب لحلها.

غالبا ما تفرض ظروف عدم التأكد على متخذ القرار إتباع بعض الأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد نسبة الاحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات أو الوصول إلى احد البدائل المتاحة، ومن هذه المعطيات فان القرارات التي تتخذ في هذه الحالة هي قرارات مخاطرة.(**قرامز، 2020، الصفحات 43-45**)

الفرع الثاني:عناصر اتخاذ القرارات

وتتمثل عناصر عملية اتخاذ القرار فيما يلي: (**صرية، 2017**)

- متخذ قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة.
- موضوع القرار: ونعني به المشكلة التي تستوجب من متخذ القرار إيجاد حل لها.
- المعلومات والبيانات:لا بد من جمع معلومات وبيانات كافية لطبيعة المشكلة أو الموضوع وأبعادهما، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما.
- الأهداف والدوافع: لا يتخذ قرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين.
- التنبؤ: فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعده في إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهه أو أبعاد المشكلة التي يريد اتخاذ القرار حيالها ومعالجتها.
- قيود اتخاذ القرار: يواجه متخذ القرار عددا من القيود البيئية الداخلية والخارجية قد تكون أحد المعوقات التي أمامه عند اتخاذ القرار.
- البدائل: ويقصد بها مجموعة الطرق أو الحلول المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لبلوغ الأهداف المنشودة.

المطلب الخامس: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعده مراحل، حيث تختص كل مرحلة بوظيفة محددة، حيث اختلف علماء الإدارة بسبب طبيعتها النظرية إلا أنهم قاموا بتوجيه اهتمام الإداريين نحو الإحاطة والإمام بكل جوانب المشكلة، ويمكن عرض هذه الخطوات فيما يلي: (**هدى،شهيد، 2019، الصفحات 32-34**)

أولا / تحديد المشكلة " تشخيصها وصياغتها " :

يعتبر تحديد المشكلة واضح و محدد من أهم دعامات الوصول إلى قرار سليم يساعد على حل هذه المشكلة ، ولذا يجب التفرقة بين الظاهرة والمشكلة ، فالظاهرة هي عرض أو انحراف غير عادي عن الوضع المألوف زيادة أو نقصا، أما المشكلة فهي السبب الحقيقي وراء حدوث الظاهرة واعتبارها مشكلة سوف يؤدي للوصول إلى حلول لا تقضي على السبب الحقيقي (المشكلة) و تعمل على اختفاء الظاهرة مؤقتا ثم بروزها مرة أخرى لبقاء المشكلة دون حل.

أ- تشخيص المشكلة :

يشبه متخذ القرار الطبيب الذي يقوم بالتشخيص ، فالطبيب يبحث عن عوارض المشكلة ويسال المريض عنها حتى يصل لتحديد أسبابها، وبالمثل على المدير أن يجمع البيانات ذات الصلب بالموقف محل التشخيص ويستخدم خبراته السابقة حتى يتعرف على المسبب الأساسي للمشكل، إن الشرط الضروري للقرار هو المشكلة أي إذا لم تكن هناك مشاكل فلن تكون هناك حاجة للقرارات، ويشار إلى وجود المشكلة من خلال الفجوة الموجودة بين أهداف المنظمة و مستويات الأداء الفعلي

ب- صياغة المشكلة:

بعد الانتهاء من الأنشطة السابقة تصبح المشكلة واضحة و محددة الأبعاد، و هنا يجب صياغتها بألفاظ واضحة و محددة الأبعاد ، وهنا يجب صياغتها بألفاظ واضحة ومحددة و كتابتها، نذكر في هذا الصياغ ثلاث أنواع من المشاكل التي تواجهها المنظمات و هي :

- المشاكل المتكررة : والتي تحدد بصورة متكررة ودائمة، وترتبط بالأعمال والأمور الروتينية اليومية
- المشاكل الجوهرية : والمتعلقة بالمشاكل التخطيط والتنبؤ والتي تتطلب قرار ذوي الخبرة والاختصاص بهدف الوصول إلى الأهداف المرسومة
- المشاكل العرضية الطارئة : ويقصد بذلك الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة والتي تحصل لأسباب داخل المنظمة أو خارجة من البيئة المحيطة مثلا : ارتفاع مفاجئ في الرسوم والجمارك ، والضرائب ، دخول منافس جديد في السوق ... الخ

ثانيا/ جمع المعلومات و تحليلها ودراستها :

وتشتمل هذه الخطوة على جمع البيانات والحقائق والأرقام، ذات العلاقة بالمشكلة مع ضرورة تحري الدقة في جميع المعلومات، والتأكد من مدى صحتها، وقد تختلف طبيعة البيانات من مشكلة إلى أخرى وأن تعتمد على تقديرات مبنية على الخبرة والمعرفة التامة بطبيعة الموضوع، وسلامة القرارات تعتمد على دقة البيانات والمعلومات وتعتبر عملية توفير المعلومات المناسبة من حيث الكم والكيف والوقت قضية مهمة لاتخاذ القرار السليم، ويمكن أن يستعين متخذ القرار بطرق عديدة من أجل جمع ما يحتاجه من بيانات و معلومات كالمقابلات، التقارير، الملفات، الملاحظات الشخصية وشبكات المعلومات... وبعدها تأتي عملية ترتيب وتصنيف هذه المعلومات في شكل جداول وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية وتفسيرها، وهنا يمكن الاستعانة بأخصائيين في هذا المجال .

ثالثا/ مرحلة تحديد البدائل :

تعني البحث عن الحلول والمسالك المختلفة لحل المشكلة القائمة و تتطلب من المدير الاستعانة بآراء الغير تمثل مختصين ويجب أن يضع متخذ القرار جميع البدائل الممكنة ويستطيع التعرف عليها من خلال:

- عن طريق خبراته السابقة في المواقف المماثلة.
- أن يعمل المدير قدر طاقته إلى الوصول إلى البدائل وحلول ابتكاريه وفعالة.

غير أنه يلاحظ إذا كان المدير لمواجهة المواقف أن يدرس جميع الحلول الممكنة فإن المواجهة موقف معين يقتضي منه إلا يتحذ قرارا فعدم اتخاذ للقرار قد يكون هو ذاته الحل الأمثل.

رابعا/ مرحلة تقييم البدائل:

بعد الحصول على البدائل المناسبة فإن عملية التقييم تعتبر الخطوة التالية وهي الغاية الأساسية لعملية اتخاذ القرارات، وعندما يتضح تحديد البدائل المتاحة وجب على المدير بعد ذلك تقييم كل بديل في النقاط:

- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الامكانيات المادية والبشرية الأزمة التنفيذ.
- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد والسرعة والإتقان.
- الآثار النفسية والاجتماعية للبديل.
- مناسبة الوقت والظروف لتبني هذا البديل.
- استجابة المرؤوسيين للبديل.
- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

ومن الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثه البيانات التي يجب أن يحاط بها وعلى مدى وصول هذه المعلومات في الموقف المناسب قبل إصدار القرار.ذ

خامسا/ مرحلة الاختيار بين البدائل:

يتمثل هذه المرحلة أشق و أصعب المراحل التي يمر بها متخذ القرار، أن يتم تقييم البدائل يبقى القيام بعملية التفضيل والاختيار بينها ويتم ذلك بمقارنة البدائل بعد تقييمها ثم اختيار البديل الأفضل والأحسن وذلك يتطلب خبرة ودراسة علمية، ويتوقف الاختيار السليم على توفير عناصر معينة لمتخذ القرار مثل الكفاءة وقوة شخصيته، قدرته على التصرف السليم، حالته النفسية وقت الاختيار.

سادسا/ تنفيذ القرار:

بعد اختيار البديل الأفضل والأنسب ينبغي الشروع مباشرة في تطبيقه وهنا يجب على متخذ القرار أن يحدد الجهات والأقسام والأطراف المعنية، أو ذات علاقة باتخاذ القرار أو تنفيذه ويتم توزيع وتحديد المسؤوليات، وطرق أو سبل الاتصال السليمة واللازمة لتنفيذ القرار، إذ أن عملية التنفيذ تعني بدقة وضع خطة العمل لتطبيق القرار، وتحديد الصلاحيات والمسؤولية المرتبطة بالقائمين في تنفيذ القرار المختار، وبالتالي فان القرار المتخذ سوف يكون مثاليا، وهذا ما يعكس الصفة الإبداعية في هذه العملية بشكل عام.

سابعا/ متابعة تنفيذ القرار وتقييمه

يعد تنفيذ القرار، لابد على متخذ القرار متابعة عملية تنفيذ القرار وعدم الاكتفاء بتنفيذه فقط، بمعنى معرفة نتائج القرار المطبق، ومدى تحقيق الهدف المتحد من اجله، للتأكد من سلامة وفعالية القرارات و قدرتها على تحقيق أهداف التنظيم، فيقوم متخذ القرار بالتعرف على مستوى الانجازات الفعلية للقرار، ومعرفة المشكلات التي تواجه المنفذين ومحاولة معالجتها أو تعديلها.

يمكن أن نبين مراحل اتخاذ القرارات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مراحل اتخاذ القرارات

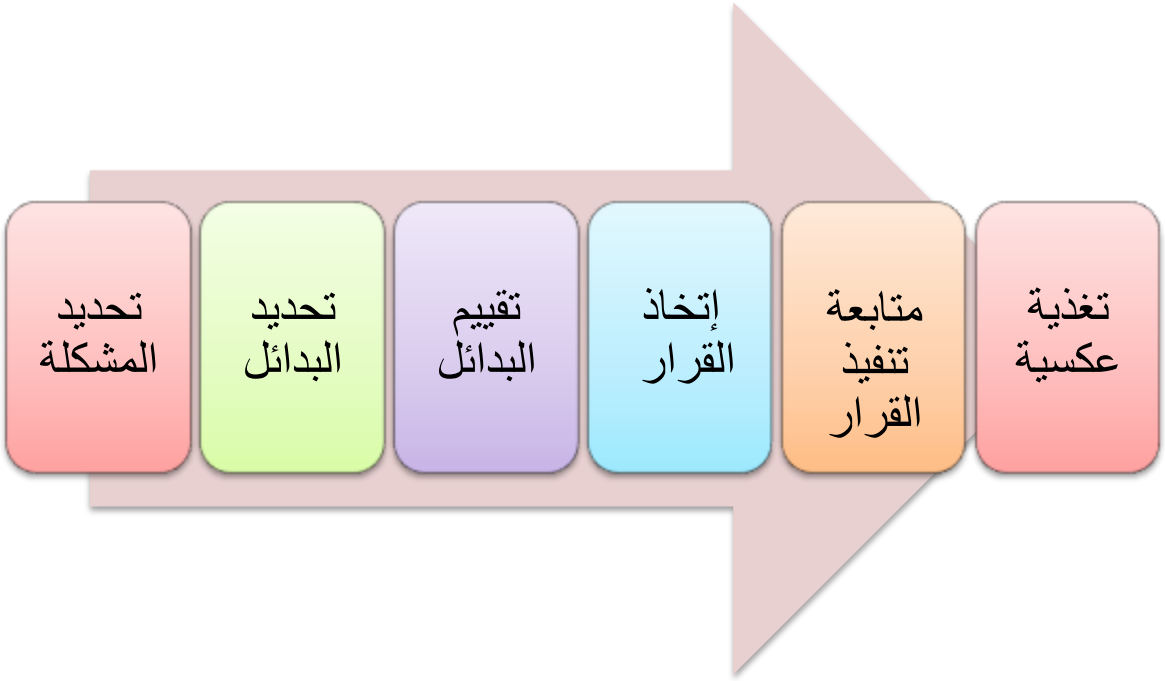

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات السابقة.

يتمثل هذا الشكل في مراحل إتخاذ القرارات، التي يجب على متخذ القرار اتباع هذه المراحل لمتابعة عملية تنفيذ القرار.

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في اتخاذ القرارات المالية

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة لفهم المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في عملية أعمالها على مدار فترة زمنية معينة حيث تعتبر إحدى الطرق المستخدمة لاتخاذ القرارات من عدة طرق أخرى مأخوذة، بحيث سنعرض مفهوم التحليل المالي وأدواته و دوره في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول:مفهوم التحليل المالي و أدواته

يقوم التحليل المالي بدراسة الماضي و مقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل و هو علم يختص بصناعة المعلومة للمساعدة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي Financial Analyas عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.(**مطر، 2006، صفحة 3**)

هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط المالية للمنشأة وإجراء التصنيف.(**الكايد، صفحة 160**)

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة للهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الشركات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون علية نتائج الشركة في المستقبل.(**الحسناوي، 2016، صفحة 251**)

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن و نقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

كما يقصد بالتحليل المالي تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرارات.(**الصيرفي، 2014، صفحة 113**)

الفرع الثاني:أدوات التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة و ممنهجة للبيانات المالية المتاحة، هدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات ، وفي تقديم أداء الكيان سواء كان مؤسسة، شركة، شخص طبيعي، شخص معنوي، أو مشرع استثمار، في الماضي والحاضر و نتوقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل، فالتحليل المالي يساعد على معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها ، و على نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الإطلاع على القوائم المالية و الكشوف المحاسبية الختامية و تحليلها، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة.

وهناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية،و تفاوت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة، و كذلك تفاوتا في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية و أهداف المحلل المالي، ومن بين هذه الأدوات و الأساليب هناك الاقتصادية، الإحصائية والرياضية المستخدمة في تحليل الأنشطة الاقتصادية، و يمكن لنا تلخيص الأدوات في تحليل القوائم المالية فيما يلي:(**شنوف، الصفحات 48-50**)

أ- التحليل الأفقي :(**تقرارت، 2014، صفحة 126**)

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، و كلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات.

- عيوبه: هناك بعض العيوب نذكر منها:(**عمار، 2022/2023**)

1. نقاط ضعف ناشئة عن اختيار سنة الأساس(اختيار غير ملائم) وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم لسنة الأساس أو بسبب الظروف الغير الطبيعية(تضخم...).
2. نقاط ضعف ناشئة عن استخراج تغير مطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهذا قد يعطي نتائج غير دقيقة ومظللة

ب التحليل العمودي:(**سامي، 2011/2012، صفحة 86**)

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية. ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول(لا سيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلية(الخارجية) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا أذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

- عيوبه: هناك بعض العيوب نذكر منها:(**عمار، 2022/2023**)

- وصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة وتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى لدى يحرص المحللون على إجراء تحليل عمودي لأكثر من فترة مالية.
- يتجاهل التحليل العمودي تغير الذي يحصل للعنصر الرئيسي في القائمة حيث ينسب لهذا العنصر باقي العناصر الأخرى.
- يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام إلى نسب مئوية قد يكون ذلك في كثير من الأحيان مظللا، فعلى سبيل المثال عندما نلقى الضوء على عنصر معين(أراضي، مخزونات...) فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير في قيمة البند.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي و الحديث على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية. ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لابد من إتباع مجموعة من الخطوات و المراحل المتسلسلة تشمل ما يلي:

الفرع الأول:التحليل المالي الكلاسيكي (التحليل وفق منظور سيولة/استحقاق)(**شنوف، 2016، الصفحات 308-310**)

1- المرحلة الأولى: إعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية

نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية، وبالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي، فإن الملل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية، وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية ثابتة التي تحتويها الميزانية، وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعده في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية وبما يمكن أن تسهل له أيضا القيام بالخطوات الموالية، ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن لأن تتقوم بها الملل المالي هو إعادة ترتيب مكونات عناصر الأصول إلى ثابتة ومتداولة. ومكونات الخصوم إلى أموال دائمة

وديون قصيرة المدى، نظرا لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك لاستخراج نسب المالية، وكذلك استخراج رأس المال العامل الدائم، وتشمل التعديلات العناصر التالية:

أ- **تعديل عناصر الأصول** ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ السيولة ومبدأ السنوية في إعادة تصنيف عناصر الأصول حتى يتحصل على كتل متجانسة تساعده في تحقيق أهدافه، بحيث تكون عناصر الأصول بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

أ-1الاستثمارات وتضم القيم المعنوية (باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس لها قيمة حقيقية في السوق)، الأراضي، تجهيزات الإنتاج مثل المعدات والأدوات وتجهيزات المكتب، تجهيزات اجتماعية والاستثمارات قيد الانجاز.

أ-2 قيم ثابتة أخرى: تضم بعض العناصر المصنفة متداولة ضمن القيم المخزونات أو الحقوق من خلال الميزانية المحاسبية، ولكن نظرا لطبيعة وظروفها يجب إعادة تصنيفها ضمن القيم الثابتة ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان الذي يبقى لمدة تتجاوز السنة في المخازن، لذلك يعتبر مخزون دائم؛
- سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير، هذان العنصران نظرا لطبيعتهما طويلة المدى، إلا إذا كانت معطيات تخالف ذلك؛
- الزبائن والحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.

ب- **تعديل عناصر الخصوم** ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ استحقاقية الخصوم ومبدأ السنوية في التفرقة بين الديون الطويلة والمتوسطة المدى من جهة، والديون قصيرة المدى من جهة أخرى.، بحيث تكون عناصر الخصوم بعد التعديلات الضرورية كما يلي

ب-1 الأموال الدائمة :تضم العناصر التالية:

- الأموال الخاصة تشمل حقوق المساهمين أو رأس المال بالإضافة إلى الحسابات الملحقة مثال الأرباح المتراكمة، الاحتياطات ...؛
- الديون الطويلة والمتوسطة المدى.

ب-2الالتزامات قصيرة المدى وتشمل مختلف الديون قصيرة الأجل التي ينبغي على المؤسسة سدادها خلال السنة، مثل الموردين الحسابات الملحقة، الضرائب المستحقة...

ج- يسجل فرق إعادة التقدير في حساب خاص به، ومن المفروض أن فرق إعادة التقدير الموجب يخضع للضرائب على اعتبار أنه ربح إجمالي قبل الضريبة.

2- **المرحلة الثانية: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة – المقارنة** : يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض وبما يمكن أن يساعده في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة من جهة نظر المحلل المالي، ويلاحظ أن المحلل المالي كلما كان دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة والتي يمكن أن تحقيق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصيل إليها.

3- **المرحلة الثالثة: تحليل وتفسير النتائج:** من حلال النتائج التي يتم التوصل إليها وفقا للمراحل السابقة يجب على المحلل المالي أن يقوم بتفسير وتوضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي الموضحة سابقا، في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج.

ويعتبر عملية تفسير النتائج من أهم الأعمال التي يقع على عائق المحلل المالي القيام بها، حيث أن مجرد استخراج نتائج انطلاقا من العلاقة بين عناصر القوائم المالية، لا يمثل شيئا مهما ومفيدا إذا لم يكن هناك تفسيرا واضحا له وبما يمكن أن يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل المالي في سبيل اتخاذ قراراتها المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والأعمال والنشاطات والسياسات المالية التي قامت بها في أثناء الفترة المالية المعينة بعملية التحليل.

4-مؤشرات التوازن المالي وفق التحليل الكلاسيكي(وفق منضور سيولة استحقاق)

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة،تتمثل في:

1. **رأس المال العامل**FR:هناك عدة تعريفات لرأس المال العامل يمكن إبراز أهمها على النحو التالي: "رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة" كما يمكن تعريفه على أنه هامش أمان يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى.(**بوفليح، 2018، صفحة 46**)

و هو عبارة عن الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة.(**الدين، 2021، صفحة 442**)

ويمكن حسابه: **رأس المال العامل FR=(الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)**

أو: **رأس المال العامل FR=(الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)**

2. **احتياج رأس المال العامل BFR**: إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات و المدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر

مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة و هي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

و تحسب بالعلاقة التالية:(**اسماعيل، 2016، صفحة 423**)

الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي =احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (المخزونات +مدينو الاستغلال +مدينو خارج الاستغلال)–(ديون الاستغلال+ديون خارج الاستغلال)

3. **الخزينة الصافية Tn**:يمكن تعريف الخزينة بانها:"مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا مبالغ سائلة". كما عرفت بأنها تمثل إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، وهي تمثل أيضا الفرق بين رأس المال العامل و احتياجاته.(**حفاصة، 2021، صفحة 50**)

و يتم حسابها بالطريقتين التاليتين:

الخزينة الصافية TN=رأس المال العامل الصافي–الاحتياج في رأس المال العامل

الخزينةTN: القيم الجاهزة –القروض المصرفية

1. بمؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردوديات:(**الدين، 2021، الصفحات 442–443**)

–تحليل النسب المالية:

- **نسب السيولة:** تقيس نسب مدى قدرة شركات الأعمال على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. وأهم هذه النسب ما يلي:

نسبة التداول=الأصول المتداولة /الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة –المخزون)/الديون القصيرة الأجل

نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة /الديون القصيرة الأجل

- **نسب النشاط:** وتتمثل في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة، وتشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح من خلال مقارنة رقم الأعمال المحققة لأنواع من الأصول.

معدل دوران مجموع الأصول =رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول

معدا دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول الثابتة

- **نسب المديونية:** وتشير إلى الأموال التي اعتمدتها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجية في تمويل عملياتها، وتتمثل في النسب التالية:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول=إجمالي الديون / إجمالي الأصول

نسبة الديون إلى حقوق الملكية= إجمالي الديون/ إجمالي حقوق الملكية

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية= ديون طويلة الأجل/ إجمالي حقوق الملكية

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل/ حقوق الملكية

- **نسبة التمويل:** وتتمثل في النسب التالية

نسبة التمويل الدائم= أموال الدائمة/ أصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص= أموال الخاصة/ أصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية= أموال الخاصة/ مجموع الديون

2-**تحليل مؤشرات المردودية:** وتتمثل النسب التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة العملياتية/ مجموع الأصول

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

أثر الرافعة المالية= المردودية المالية– المردوديةالاقتصادية

الفرع الثاني: التحليل الديناميكي:(**محند، 2019، الصفحات 4-5**)

نقصد بالتحليل الديناميكي دراسة و قراءة و تحليل و فهم ما تتضمنه القوائم المالية المحاسبية من معلومات، ويستهدف التحليل الديناميكي بصفة أساسية دراسة أداء الوحدة الاقتصادية في الماضي و تقييم ظروفها في الحاضر و التنبؤ بقدرتها على تحقيق أهدافها في المستقبل.

يعرف التحليل الديناميكي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

التحليل الماليFinancial Analysis عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى وذلك يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث:التحليل المالي الحديث(**شنوف، الصفحات 23-24**)

أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و كيفية عمل التحليل المالي لتلك القوائم و التقرير عن السيولة و الربحية و اليسر المالي و معدلات الدوران الخاصة بالنشاط، وكذلك عن مدى سلامة المركز المالي، وهذا لضمان تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتحليل المالي المتكامل والمتقدم، وكيفية اختيار الإستراتيجية المثلى للتطبيق في المؤسسة لتحقيق الربحية أو تفادي حدوث الخسائر، وهذا باستعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي والمتمثلة في التحليل الإنتمائي ومتابعة العملاء وكيفية تحليل القروض وتعثر الديون ومتابعتها، وكيفية تحليل حسابات العملاء ومتابعة تحصيل الديون المستحقة للمؤسسة، ويمكن أن نحدد موضوع ومحتوى التحليل المالي المتقدم وإعداد الدراسات المالية من خلال التالية:

- يتحدد موضوع ومحتوى التحليل المالي من خلال معايير المحاسبية الدولية التي تحكم إعداد وتحليل القوائم المالية، طبيعة، أهداف المحلل المالي، وأهمية التحليل المالي للقوائم المالية وطرائق وأساليب تحليلها.
- كما يتضمن متطلبات قياس وتحليل الأداء النقدي للمؤسسة، تحليل وقياس الأداء النقدي، وأهميته بالنسبة للمؤسسة، تحليل نوعية وجودة الربحية، وتحليل السيولة، تحليل وتقييم السياسات المالية للمؤسسة، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام تحليل الأداء النقدي.
- تشمل الأساليب الحديثة للتحليل المالي المتكامل ، إستراتيجية تحقيق الأرباح، إستراتيجية عدم تحقيق الخسائر، والإستراتيجية المتوازنة، وبعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تطبيق استراتيجيات التحليل المالي المتقدم.

المطلب الثالث: مؤشرات التحليل المالي الوظيفي:

الفرع الأول: تعريف الميزانية الوظيفية (كريمة، 2022، الصفحات 39-40)

عبارة عن أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) والإستخدامات (عناصر الأصول) بالمبالغ الإجمالية وترتب فيها الموارد والإستخدامات حسب دورتي التمويل والاستثمار أو الإستغلال.

إن المنظور الوظيفي يركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة التمويل) وكيفية إستعمالها لتمويل الإستخدامات (دورة الإستثمار ودورة الإستغلال).

حيث تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:

مستوى الموارد الدائمة والإستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الاجل و الإهتلاكات والمؤونات و النتائج المتراكمة والإحتياطات.

أما استخدامات الإستغلال وموارد الإستغلال: وتتمثل في إحتياجات دورة الإستغلال و المتمثلة في المخزون والعملاء و موارد تمويلها والمتمثلة في المورد.

مستوى الإستخدامات خارج الإستغلال والموارد خارج الإستغلال: هي كل الإحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الإستثنائية.

مستوى الخزينة: وتتضمن إستخدامات الخزينة المتمثلة في الإستخدامات وموارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية.

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي: (كريمة، 2022، صفحة 42)

الإستخدامات المستقرة Es	الموارد الدائمة Rd
إستخدامات الإستغلال Eex	موارد الإستغلال Rex
إستخدمات خارج الإستغلال Ehex	موارد خارج الإستغلال Rhex
إستخدامات الخزينة Et	موارد الخزينة Rt

الفرع الثاني: مؤشرات التحليل المالي الوظيفي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي التي يمكن على أساسها تحديد التوازن المالي الدائم للمؤسسة في مايلي: (**محمد، 2019، الصفحات 31-32**)

أ- رأس المال العامل الوظيفي(FRNG):

1- تعريف رأس المال العامل الوظيفي:

يعرف رأس المال العامل الوظيفي على أنه: ذلك الفائض المالي الناتج عن الموارد الدائمة المتاحة بعد تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة و الموجه لتمويل استخدامات الاستغلال.

2- كيفية حساب رأس المال العامل الوظيفي:

يحسب رأس العامل الوظيفي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي= الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة الإجمالية

3- حالات رأس المال العامل الوظيفي:

توجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل الوظيفي هي:

- رأس المال العامل الوظيفي موجب FRNG>0: هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، أي تمكنت من تغطية كامل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- رأس المال العامل الوظيفي سالب FRNG<0: هذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاستخدامات الاجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، و بالتالي حققت عجز وهي بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى مع امكانياتها المالية.
- رأس المال العامل الوظيفي معدوم FRNG=0: يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

ب- **الاحتياجات في رأس المال العامل BFR**:

1- تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل:

تعرف الاحتياجات في رأس المال العامل بأنها: الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بفعل التباعدات الزمنية (تباعدات متعلقة بالتدفقات الحقيقية وتباعدات متعلقة بالتدفقات المالية) التي تحدث لعناصرالاستغلال والعناصر خارج الاستغلال.

2- أنواع الاحتياجات في رأس المال العامل:

تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى احتياجات في رأس العامل للاستغلال و احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

- احتياجات دورى الاستغلال (مخزونات و حقوق) وموارد دورة الاستغلال (ديون الاستغلال)، حيث تحسب بالعلاقة التاليـة:

احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال= استخدامات دورة الاستغلال(Eex)- موارد دورة الاستغلال(Rex)

- احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex): تتعلق الاحتياجات الناتجة عن النشاطات غير الأساسية، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال= استخدامات خارج الاستغلال(Ehex)- موارد خارج الاستغلال(Rhex).

- احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg): تمثل مجموع احتياجات في رأس العامل للاستغلال و احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، و تحسب لاعلاقة التالية:

BFRg= BFRex+BFRhex

ج- الخزينة الصافية:

أ- مفهوم الخزينة الصافية:

تعرف الخزينة الصافية على أنها: ذلك الفائض من رأس المال العامل الوظيفي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية كافة احتياجاتها المالية تكون الخزينة موجبة، أما إذا لم تتمكن المؤسسة من تغطية مختلف احتياجاتها تكون الخزينة سالبة.

ب- كيفية حسابها:

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل الوظيفي- احتياجات رأس المال العامل الإجمالية

الفرع الثالث: النسب المالية للتحليل الوظيفي

أ-النسب المالية: (كريمة، 2022، الصفحات 52-56)

نسب الهيكل المالي: تهدف هذه النسب إلى دراسة تمويل إستخدامات المؤسسة و الحكم على درجة إستقلاليتها المالية و مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها	
نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة =الموارد الدائمة/الاستخدامات المستقرة+BFRex أو يمكن حساب FRng: =FRng (نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة-1)*الاستخدامات الثابتة	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، تعبر عن قدرة الموارد الدائمة في تغطية الاستخدامات المستقرة
نسبة الاستدانة= الديون المالية+خزينة الخصوم/الأموال الخاصة	يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحدة، تعبر عن مدى تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية، أي تغطية أموالها الخاصة مجموع ديونها

نسب السيولة: تهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع والتزاماتها قصيرة الأجل.	
نسبة السيولة العامة= الاستخدامات الجارية/الموارد الجارية	يجب أن تتجاوز هذه النسبة الواحد من أجل تحقيق راس مال عامل صافي موجب، تعتبر على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة (دون المبالغة في قيمتها) دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الاصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة
نسبة السيولة السريعة= الاستخدامات الجارية-المخزونات/الموارد الجارية	يفضل أن تكون هذه النسبة بين 0.3و0.5، تعتبر عن مدى قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل بواسطة الاستخدامات النقدية و والاستخدامات سريعة التحول أي نقدية.
نسبة السيولة الجاهزة= استخدامات الخزينة/الموارد الجارية	يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.2و0.3

نسب الربحية: تعتبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، فهي تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وتعتبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، كلما كانت نسب الربحية اكبر كان ذلك أفضل وذل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.	
معدل المردودية التجارية= (الأرباح الصافية/المبيعات)*100	تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات
معدل المردودية المالية= (الأرباح الصافية/الاموال الخاصة)*100	تقيس مقدار ما تقدمه الوحدوي الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتعد نسبة مهمة كون أحد إبراز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين
معدل المردودية الاقتصادية= (الأرباح الصافية/مجموع الاستخدامات)*100	تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها

المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية باستخدام تحليل القوائم المالية

توفر القوائم المالية لمستخدميها جميع المعطيات من اجل تحسين اتخاذ القرارات، من خلال توصيل المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة ولكي تساهم القوائم المالية في تحسين اتخاذ القرارات يجب القيام بتحليل هذه القوائم من أجل إعطاء صورة صادقة و شفافة تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتعتبر القوائم المالية انعكاسا رسميا و حتميا لأي نشاط اقتصادي، حيث يعتبر هذا الأخير نظام مترابط لحركة الموارد المالية التي يتم تفعيلها بقرارات إدارية، وتعكس القوائم المالية الأنشطة الاقتصادية في أي مؤسسة بصورة فعالة بلغة مالية، غير أن هذه القوائم المالية في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

و هنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهدا في عمليات تحليل القوائم المالية و تفسيرها بقصد التأكد من تطابق مع الأهداف المرغوبة.

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي و نجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، و هذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا إلى ثلاث مجالات أساسية تتمثل في:

- استثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ومهما كان حجمها وشكلها القانوني فإن وظيفة الإدارة هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية من أجل استرجاع جميع الموارد المستخدمة و تحقيق مردود مقبول على هذه الموارد.

وفي النهاية فإن خلق قيم إضافية يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة المذكورة وهي:

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم و الإدارة الاقتصادية السليمة.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة و تكاليف الاستخدام.

إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيمة، وعليه فإن الواجب وكذا التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة و مفيدة من البيانات و العلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة.

وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في تحسين اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم و تفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كانوا داخلين أو خارجين من أجل تحسين اتخاذ القرارات المناسبة.

فتحليل القوائم المالية عبارة عن عملية معالجة منظمة و منهجية للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء الكيان، كما يساعد تحليل القوائم المالية على معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية و الكشوف المحاسبية الختامية و تحليلها.(**صورية، 2017، الصفحات 131-133**)

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص أن عملية اتخاذ القرار تتغلغل و بصورة مستمرة في نشاط المؤسسة و في جميع عناصر العملية الإدارية المختلفة، هذا إلى جانب كونها عملية إدارية هامة في حد ذاتها يرتبط بها نجاح المؤسسة أو فشلها، فان عملية اتخاذ القرار عملية جوهرية ومعقدة تنبثق من جمع المعلومات و تحليلها ومعالجتها بطريقة علمية لاختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة.

حيث يعتبر التحليل المالي على انه عملية فحص القوائم المالية و ذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، من هنا نستنتج بعض النتائج:

-التحليل المالي للقوائم المالية في توفير إحتياجات متخذي القرارات من مؤشرات و دلالات مهمة تساعدهم في إتخاذ قرارات جيدة.

-التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويمها.

-يتم إتخاذ القرارات بعد المرور بعدة مراحل بدءا بجمع المعلومات وتحليلها وصولا إلى إتخاذ قرار و تحليل نتائجه.

-تعتبر القرارات المالية (قرارات التمويل، قرارات الإستثمار، توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أسسها يتحد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيد كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة.

الـفـصل
ث

تمهيد:

بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة تطبيقية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة، فهذه المؤسسة تمثل أحدى أهم المؤسسات الجزائرية، وهي مؤسسةENICAB .

و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة صناعة الكوابل–بسكرة–

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة–

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة.

من خلال هذا المبحث سنقوم بتعريف مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة من خلال تقديم بطاقة حول المؤسسة موضوع الدراسة مع إظهار هيكلها التنظيمي وأهم أهدافها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة صناعة الكوابل.

1. تعريف المؤسسة:

يعد مركب صناعة الكوابل بسكرة من أهم المركبات الصناعية ذات الطابع الإستراتيجي على المستوى الوطني والإفريقي، كذلك نظرا لقدرته التنافسية في مجال صناعة الكوابل وقدرته على تعويض المنتجات الأجنبية، بل براعته في تقنيات الإنتاج المتطورة والتي أدت إلى حصول الشركة على شهادات عالمية ووطنية بتقديمها لمنتجات عالية الجودة.

تأسست شركة ENICAB سنة 1983 وكانت تشرف على ثلاث وحدات هي :

- ✓ وحدة القبة لصناعة الكوابل الكهربائية ذات الضغط المتوسط وذات الضغط المنخفض.
- ✓ وحدة واد السمار بالحراش لصناعة الأسلاك و الكوابل الهاتفية.
- ✓ وحدة بسكرة لصناعة كوابل الطاقة (كل أنواع الكوابل).

في أواخر شهر ديسمبر1997 تم انفصال المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل– بسكرة– عن باقي الوحدتين التي تقعان في واد السمار والقبة، وأصبحت المؤسسة مستقلة بذاتها.

1. الموقع الجغرافي:

تقع المؤسسة في المنطقة الصناعية غرب مدينة بسكرة وتتربع على مساحة قدرها 42 هكتار منها 12 هكتار مغطاة وتشمل مباني الإدارة، ورشات الإنتاج، مخازن ومواقف السيارات، أما بالنسبة للمساحة المتبقية فهي عبارة عن مساحات خضراء وقد تستعمل أحيانا كمخازن إضافية عند الحاجة.

في سنة 2008 خصخصة المؤسسة، وتم بيع 70% من أسهمها إلى مجمع جنرال كابل الأمريكية، أما بالنسبة 30% المتبقية،في يد شركات مساهمة الدولةSGP(Société de Gestion et de Participation)، في سنة 2017 استحوذ مجمع كوندور على70%التي كانت في يد جنرال كابل وأصبحت المؤسسة 30% تابعة للدولة و70% تابعة لمجمع كوندور، بالنسبة لأهم المتعاملين فهما سونلغاز والشركات الفرعية لها، وسونطراك والشركات التابعة لها.

2. نشاط المؤسسة:

يقوم نشاط المؤسسة على إنتاج عدة أصناف من الكوابل الكهربائية وهذا نتيجة لاستعمالها لتكنولوجيا متطورة في هذا المجال، إذ تمكنت المؤسسة من التخصص في إنتاج أكثر من 400 نوع من الكوابل الكهربائية حيث يمكن ترتيبها وجمعها في ثلاث مجموعات كبيرة وهي:

- ✓ **كوابل منزلية:** تستخدم في البنايات و الاستخدام المنزلي يتراوح ضغطها من 250 إلى 750 فولط، شبكة التوزيع لهذه المجموعة مكونة من 30 موزع معتمد عبر كامل التراب الوطني، يجدر الإشارة هنا أن هذه المجموعة تمثل 50% من إيرادات المؤسسة وباقي الإيرادات تأتي من المجموعات المتبقية.
- ✓ **كوابل صناعية:** وهي كوابل مخصصة لغرض صناعي، كتشغيل الآلات، محركات ... الخ، في هذه المجموعة نجد ثلاث فروع مهمة هي:
  - كوابل كهربائية ذات التوتر المتوسط و العالي.
  - كوابل التوزيع أو الشبكات الكهربائية.
  - الكوابل الغير معزولة.
- ✓ **كوابل حسب الطلب:** هنا يكون المنتوج حسب طلب الزبون مثال: سفينة طارق بن زياد، وهنا تكمن خبرة وتنافسية المؤسسة حيث القيمة المضافة تظهر في هذا النوع من المنتجات.

كما تنتج المؤسسة كذلك بكرات خشبية بأحجام مختلفة لتلف حولها الكوابل، وتنتج أيضا مادة ال PVC التي تستعمل كمادة حشو أو كمادة عازلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعات الكوابل- بسكرة – من المديريات التالية:

- ➢ **المديرية العامة:** تهتم بالإشراف والتنسيق بين الدوائر وذلك بمساعدة مجموعة استشارية مكونة من:
  - **مكتب مساعد الرئيس المدير العام للشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم بمعالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال، الإدارات الخارجية وبين المؤسسة وموردیها وزبائنها.
  - **مكتب مساعد الرئيس لضمان النوعية(الجودة):** مسؤول عن كل ما يتعلق بالجودة في المؤسسة وينيب عن الرئيس في حالة غيابه.

- **مكتب رئيس مشروع المعلوماتية:** وهو فرع ناشئ في المؤسسة تم استحداثه لمواكبة التطورات السريعة على المستوى المحلي والدولي، حيث تتمثل مهمته في الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة بالنسبة لمختلف النشاطات.
- **مكتب مراقبة الحسابات:** تقوم بالمراجعة المحاسبية.

وتندرج ضمن هذه المديرية العامة ستة مديريات فرعية والتي هي:

- **المديرية التقنية:** تعتبر هذه الدائرة أساسية للمؤسسة، حيث أنها تتكون من 07 مصالح وكل مصلحة مختصة بمرحلة معينة في صنع الكوابل، ومصالح دائرة الإنتاج كالآتي:
  - مصلحة تسيير وتخطيط الإنتاج.
  - مصلحة القلد والظفر.
  - مصلحة العزل والتغليف (PVC).
  - مصلحة العزل والتغليف (PVC/PRC).
  - مصلحة تحضير المادة العازلة.
  - مصلحة صنع البكرات.
  - مصلحة التوزيع.
- **مديرية الموارد البشرية:** تقوم بتنظيم عمل الدوائر والمصالح، تأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعمل (الترقية، التكوين.... إلخ)، وكذلك تأمين محيط العمل وتتكون من أربع مصالح هي:
  - مصلحة الوسائل العامة.
  - مصلحة الوقاية والأمن.
  - مصلحة المستخدمين.
  - مصلحة التكوين والخدمات الاجتماعية.

مديرية الصيانة: مهمتها صيانة الآلات والعتاد، تتكون من خمسة مصالح:

- مصلحة الصيانة الكهربائية.
- مصلحة المنهجية والمراقبة.
- مصلحة توزيع المنافع.

- مصلحة الصيانة.
- مصلحة الدراسات.

➢ **مديرية مراقبة الجودة:** مهمتها مراقبة جودة منتجات المؤسسة، تتكون من مصلحتين وهما:

- مصلحة المخابر.
- مصلحة حقل التجارب.

➢ **مديرية التموين والمبيعات:** مهمتها تموين المؤسسة بالمواد الأولية(النحاس، PVC، PRC، الألمنيوم) أو قطع الغيار أو مواد العمل (دواليب، دهن..إلخ) وتتكون من خمسة مصالح:

- مصلحة مشتريات المواد الأولية.
- مصلحة تسيير المخزون.
- مصلحة العبور.
- مصلحة قطع الغيار.

➢ **مديرية المالية والمحاسبة:** مهمتها تسجيل العمليات المالية والمحاسبية، وتهدف إلى إعطاء صورة واضحة للوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة، وتتكون من أربع مصالح هي:

- مصلحة الميزانية.
- مصلحة المالية.
- مصلحة المحاسبة التحليلية.
- مصلحة المحاسبة العامة.

يجدر الإشارة إلى أن عدد عمال المؤسسة في 2020/07/19: يبلغ410 عامل منها حوالي 220 أعوان تنفيذ وأن المؤسسة قد مرت على مرحلتين صعبتين خلال الفترة 2020/2008، حيث تضمنت هاته الفترة عمليتين كبيرتين لتسريح العمال كانتا كما يلي:

- **الأولى:** من 1500 إلى 700 عامل.
- **الثانية:** من 700 إلى 410 عامل في الوقت الحالي.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

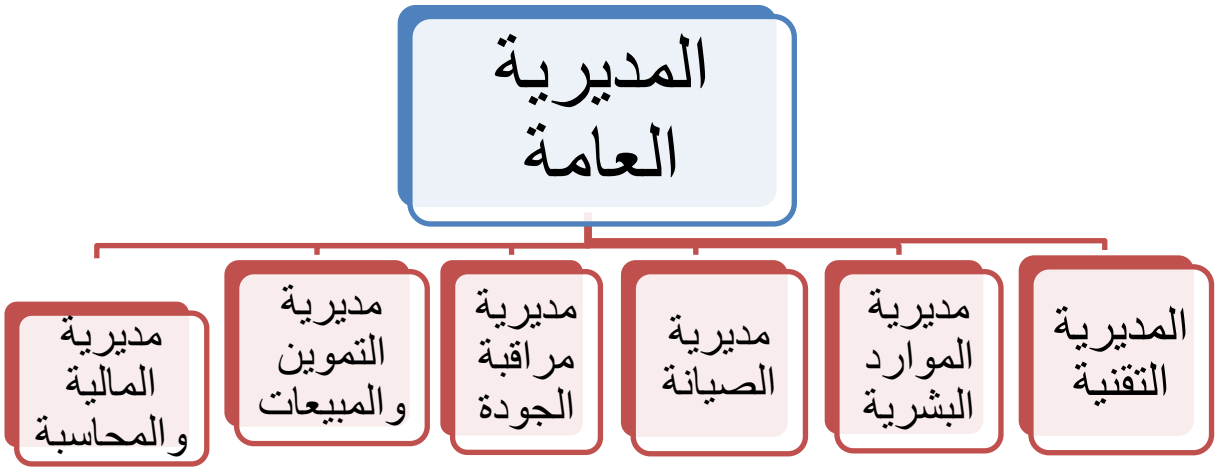

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من المؤسسة

يتمثل الهيكل التنظيمي من العناصر الموضحة في الشكل المقابل لكنه يحتاج في رأيي الخاص إلى مصلحة خاصة التي تتمثل في التدقيق الداخلي.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبية

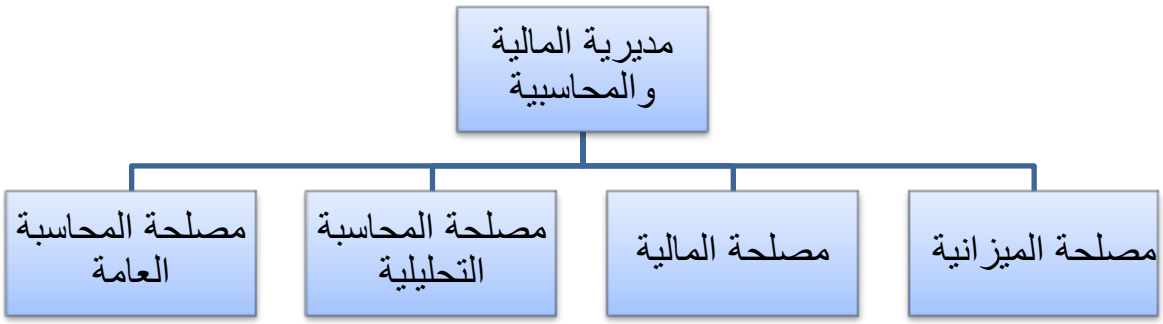

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

يتمثل الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة في تسجيل العمليات المالية و المحاسبية، كما تعطي صورة واضحة للوضع المالي و المحاسبي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة لسنة 2021و 2023.

تحتل المؤسسة مكانة بارزة على المستوى الوطني و الدولي، وتعتبر كذلك اكبر وحدة صناعية في مجال تخصصها على المستوى القاري، بالإضافة إلى السمعة التي اكتسبتها بعد حيازتها على (ISO 9001)نسخة 2015، تتمثل أهدافها كما يلي:

1. الأهداف العامة:

- تلبية احتياجات السوق الوطنية من الكوابل الكهربائية.
- تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.
- الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد.
- إرضاء العملاء الحفاض عليهم و كسب ثقتهم.
- ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها ومواجهة المنافسة.
- الإهتمام بالعنصر البشري، الحفاظ عليه و تحسين ظروف عمله.
- الحفاظ على مستوى منخفض من استيراد للمواد الأولية.

2. الأهداف الخاصة بسنة 2021و 2023:

- تحقيق استثمارات جديدة (إدخال منتجات جديدة للسوق).
- تحقيق إنتاج سنوي يعادل 11388 طن.
- تقليص النفايات و التبذير إلى ما يعادل .
- تحقيق رقم أعمال سنوي 000 000 500 9 دج.
- توسيع شبكة التوزيع.
- اقتحام أسواق جديدة.
- استرجاع حصص السوق التابعة لسونلغاز.
- إنتاج كوابل من نوع سوناطراك.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة–

تعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية من أهم القرارات التي تلقى فيها المؤسسات الاقتصادية صعوبات نظرا لما تكتسبه من أهمية وآثار على قوائمها المالية، لذلك سنقوم من خلال هذه الدراسة بتحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة بغرض التطرق للنسب المالية التي تساعد في الحكم على وضعية المؤسسة المالية و تقدم صورة عن الأداء المالي لها

المطلب الأول: عرض الميزانية الوظيفية لمؤسسة ENICAB

بالاعتماد على الملاحق (01) و (02) و (03) تكون الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات 2018، 2019 و2020 كما يلي:

الجدول رقم (08): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2018

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	5 705 954 548,29	44%	الموارد الدائمة	11 590 357 565,22	89%
الاستخدامات الجارية	7 323 440 109,25	56%	الموارد الجارية	1 439 037 092,32	11%
الاستخدامات الاستغلال	5 874 970 896,01	45%	موارد الاستغلال	994 334 365,34	8%
الاستخدامات خارج الاستغلال	124 723 013,90	1%	مواردخارج الاستغلال	309 002 412,95	2%
الاستخدامات الخزينة	1 323 746 199,34	10%	موارد الخزينة	135 700 314,03	1%
مجموع الاستخدامات	**13 029 394 657,54**	**100%**	**مجموع الموارد**	**13 029 394 657,54**	**100%**

الجدول رقم (09): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	14 020 386 859,25	65%	الموارد الدائمة	20 086 493 746,74	94%
الاستخدامات الجارية	7 387 706 598,68	35%	الموارد الجارية	1 321 599 711,19	6%
الاستخدامات الاستغلال	6 728 558 250,37	31%	الموارد الاستغلال	325 890 182,62	2%
الاستخدامات خارج الاستغلال	345 728 809,13	2%	الموارد خارج الاستغلال	182 171 769,62	1%
الاستخدامات الخزينة	313 419 539,18	1%	الموارد الخزينة	813 537 758,95	4%
مجموع الاستخدامات	**21 408 093 457,93**	**100%**	**مجموع الموارد**	**21 408 093 457,93**	**100%**

الجدول رقم (10): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2020

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	14 164 650 186,73	62%	الموارد الدائمة	20 841 734 391,46	91%
الاستخدامات الجارية	**8 839 754 986,93**	**38%**	**الموارد الجارية**	**2 162 670 782,20**	**9%**
استخدامات الاستغلال	7 220 350 622,85	31%	موارد الاستغلال	1 871 337 717,43	8%
استخدامات خارج الاستغلال	112 734 057,88	0%	موارد خارج الاستغلال	291 333 064,77	1%
استخدامات الخزينة	1 506 670 306,20	7%	موارد الخزينة	0,00	0%
مجموع الاستخدامات	**23 004 405 173,66**	**100%**	**مجموع الموارد**	**23 004 405 173,66**	**100%**

المطلب الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية بواسطة النسب المالية

سنتناول خلال هذا العنصر مؤشرات التوازن المالي للحكم بشكل عام على الأداء المالي لمؤسسة ENICAB ،ثم التطرق لأهم النسب المالية التي تتيح لنا معرفة القرار المالي الأنسب لوضعيتها وأيضا المعلومات التي توفرت من طرف المؤسسة.

أولا: مؤشرات التوازن المالي

بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة التي تم إعدادها مسبقا نجد مؤشرات التوازن المالي كما يلي:

أ. **حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي: (Frng)**

حيث لنا: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

بالتطبيق نجد:

السنوات	RD	ES	FRNG
2018	11 590 357 565,22	5 705 954 548,29	5 884 403 016,93
2019	20 086 493 746,74	14 020 386 859,25	6 066 106 887,49
2020	20 841 734 391,46	14 164 650 186,73	6 677 084 204,73

يعبر FRNGعن مدى تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة، حيث نجد بانه كان خلال السنوات 2018، 2019 و2020 موجبا مما يعني تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات (الاستثمارات) المستقرة الخاصة بالمؤسسة.

ب. **حساب الاحتياج رأس المال العامل: (BFR)**

حيث لنا: الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

السنوات	BFRex	BFRhex	BFRG
2018	4 880 636 530,67	-184 279 399,05	4 696 357 131,62
2019	6 402 668 067,75	163 557 039,51	6 566 225 107,26
2020	5 349 012 905,42	-178 599 006,89	5 170 413 898,53

نلاحظ من خلال قيم BFRG في 2018 قدرت 131,62 357 696 4دج وفي 2019، 2020 قدرت على التوالي كما يلي: 107,26 225 566 6 دج، 898,53 413 170 5 دج بانها كانت موجبة اي اكبر من الصفر وعليه يمكن القول بان التفسير الذي ينطبق على مثل هذه الحالة وجود احتياج لتمويل دورة الاستغلال إذ ان قيمة الموارد المخصصة لتغطية استخدامات دورة الاستغلال غير كافية.

ج. حساب الخزينة الصافية: (TN):

حيث لنا: الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

السنوات	Et	Rt	TN
2018	1 323 746 199,34	135 700 314,03	1 188 045 885,31
2019	313 419 539,18	813 537 758,95	-500 118 219,77
2020	1 506 670 306,20	0	1 506 670 306,20

من خلال حساب الخزينة الصافية للسنوات 2018، 2019 و 2020 نجد بأن في 2018 كانت الخزينة الصافية موجبة مما يعني ان النقدية وما في حكمها الموجودة في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة يكفي لتغطية السحب على المكشوف من البنك ويبقى فائض مقداره 131,62 357 696 4دج اما في سنة 2019 سجلنا خزينة سالبة مما يعني ان خزينة الاستخدامات غير كافية لتغطية التزامات وموارد الخزينة وقدر العجز ب219,77 118 500 دج، بينما في 2020 أصبحت الخزينة الصافية موجبة حققت فائض مقداره 306,20 670 506 1 دج.

ثانيا: نسب التحليل المالي

أ. **نسب الهيكل المالي:** بالاعتماد على الملاحق (01)، (02)،(03) و الميزانيات الوظيفية المختصرة لمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة– نجد:

الجدول رقم 11: نسب الهيكل المالي

النسبة	2018	2019	2020
نسبة تغطية الاموال المستثمرة= الموارد الدائمة / الاستخدامات المستقرة+BFRex	11 590 357 565,22 / 10 586 591 078,96 **=1,09**	20 086 493 746,74 / 20 423 054 927,00 **=0.98**	20 841 734 391,46 / 19 513 663 092,15 **=1.06**
الاستقلالية المالية= (الديون المالية + موارد الخزينة) / رؤوس الأموال الخاصة	0+1323746199.34 / 6561356232.25 **=0.20**	0+313419539.18 / 14922763446.34 **=0.02**	0+1506670306.20 / 15562879408.75 **=0.10**
الاستدانة المالية الديون المالية / نتيجة الصافية+ اهتلاكات ومؤونات	/0 / 5 127 971 645,88 **=0**	/0 / 5 148 018 800,41 **=0**	/0 / 5 674 584 684,84 **=0**

من خلال نسب الهيكل المالي نجد بان نسب الهيكلة المالية لمؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة جيدة كونها تجاوزت الواحد الصحيح مما يعني ان استخدامات المؤسسة تمول بالموارد الدائمة و ايضا تمول جزء من الاحتياج في الاستخدامات المستقرة، اما بالنسبة للاستدانة المالية فهي معدومة مما يعني أن المؤسسة وضعيتها مستقرة ولا تعاني من مشاكل لتسديد إلتزاماتها.

ب. نسب السيولة:

تهدف هذه النسب الى قياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر.

الجدول رقم 12: نسب السيولة

النسبة	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة = الاستخدامات الجارية / الموارد الجارية	7 323 440 109,25 / 1 439 037 092,32 **=5.08**	7 387 706 598,68 / 1 321 599 711,19 **=5.58**	8 839 754 986,93 / 2 162 670 782,20 **=4.08**

نسبة السيولة السريعة = الاستخدامات الجارية–المخزونات / الموارد الجارية	2 873 517 777,70 / 1 439 037 092,32 = **2.00**	1 456 310 039,85 / 1 321 599 711,19 **1.10=**	3 720 629 221,56 / 2 162 670 782,20 **1.72=**
نسبة السيولة الفورية = استخدامات الخزينة / الموارد الجارية	1 323 746 199,34 / 135 700 314,03 **9.75=**	313419539.18 / 1321599711.19 **0.23=**	1506670306.20 / 2162670782.2 **0.69=**

يوضح الجدول رقم 02 بعض من نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، حيث نجد بأن نسبة السيولة العامة أو المتداولة في الثلاث السنوات 2018، 2019، 2020 قد تجاوزت الواحد و بلغت على الترتيب: 4.89، 5.33، 3.94 و بالتالي المؤسسة قادرة على تسديد الديون المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول إلى سيولة او الاقتراض، هذا من جهة و من جهة أخرى نسبة السيولة السريعة هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دورانه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، ويفضل أن تكون في المجال بين 0,3و 0.5، بالإسقاط على مؤسسة نجد بان القيم المتحصل عليها قد تجاوزت المجال المحدد حيث بلغت في 2018 نسبة 1.80 لتعرف في 2019 انخفاض محسوس قدر ب0.92 أما في 2020 ارتفعت مرة أخرى و أصبحت 1.68.

ج. نسب الربحية

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من رقم الأعمال(المبيعات)، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها ادرة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.

الجدول رقم 13: نسب الربحية

النسبة	2018	2019	2020
الصافيةالأرباح / الاعمال رقم × %100 = المردودية التجارية	**4.66**% =	**5.41**% =	**9.15** % =

المردودية المالية = $\frac{\text{الصافية الأرباح}}{\text{الخاصة الأموال}} \times 100\%$	% **4.91**=	%**1.45**=	= **4.17** %
المردودية الإقتصادية = $\frac{\text{العملياتية النتيجة}}{\text{الإقتصادية الأصول}} \times 100\%$	**%5**=	**%2**=	**%5**=

يوضح الجدول رقم 03 اهم نسب الربحية بغرض تجسيدها على مؤسسة ENICAB حيث من خلال نسبة المردودية التجارية نجد بان قيمها تعرف ارتفاعا تصاعديا خلال 2018، 2019 و 2020 من **4.66** % الى **5.41** % ثم **9.15**% وهو مؤشر جيد يعكس السياسية الناجعة التي انتهجتها المؤسسة خلال السنوات المذكورة،اما بالنسبة للمردودية المالية و المتمثلة في عوائد على الاموال المستثمرة نجد بان تتجاوز الواحد حيث بلغت في 2018 و 2020 على الترتيب 4.91% و 4.17%مشر غير جيد بالنسبة لخبراء التحليل المالي كون هذه النسبة لم تتجاوز 10%، كما هو الامر بالنسبة للمردودية الاقتصادية التي لم تتجاوز نسبتها 10%ما يتطلب على المؤسسة مراجعة سياساتها لتدارك المشكل في الانخفاض الملاحظ في القيم لتصحيح وضعيتها و تحسين من أدائها.

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة، حيث قمنا بإجراء دراسة تطبيقية للمؤسسة (ENICAB) خلال الفترة الزمنية(2018-2019-2020)حيث ان المؤسسة تعتمد على القوائم المالية في توفير المعلومات الأزمة لاتخاذ القرار بعد القيام بعملية تحليل القوائم المالية لما له من إمكانية توفير المعلومات الأزمة التي تمكنهم من صناعة قرارات رشيدة، حيث تستعمل التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية من اجل الوقوف على أهم نقاط القوة و الشغف وذلك من اجل اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، فلا يتم اتخاذ أي قرار إلا بعد القيام بعملية التحليل المالي للقوائم.

إتضح من خلال دراستنا أن عناصر القوائم المالية المعدة على مستوى المؤسسة كان لها اثر كبير في تقديم الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة وهذا يسهل في عملية اتخاذ القرارات المالية، فلمعرفة الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة (2018-2019-2020)تم استخدام عناصر قوائمها المالية المتمثلة في الميزانية و جدول النتائج وميزانية الوظيفية و باستخدام المؤشرات التحليل المالي و النسب المالية.

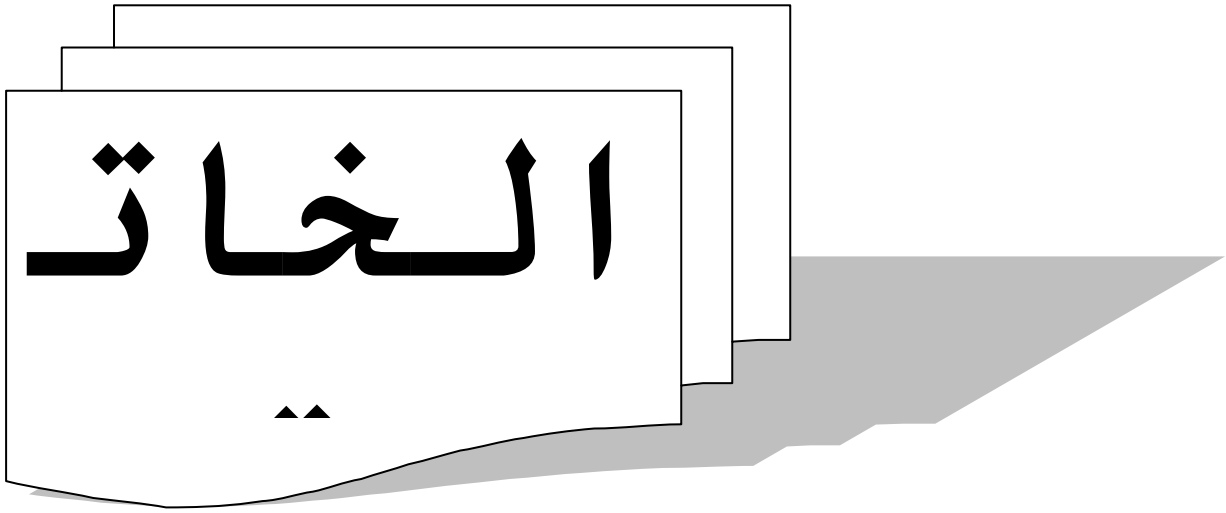
الـخـاتـ
ـمـة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي تدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة و تمكن كذلك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية بما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات.

إن إتخاذ القرار السليم في المؤسسة يستوجب توفر معلومات دقيقة تساعده على إتخاذه، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات و المعلومات الملائمة له،ذلك من خلال إستخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي و تقييم أداءها و قدرتها الإئتمانية و إتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها.

وخلاصة لما تم عرضه في هذا البحث المتعلق بدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل رفع الغموض و الإبهام تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية في الفصل الأول التي يجب أن تعبر عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و تتمتع بالمصداقية و الشفافية من أجل المساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات المالية، وتطرقنا لهذه الأخيرة في الفصل الثاني تعرفنا على مفهوم القرار الذي يمثل اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ولا يتم الاختيار إلا بعد القيام بعملية التحليل المالي للقوائم المالية وهناك عدة أساليب وأدوات منها التحليل الوظيفي للميزانية، و الأرصدة الوسيطية للتسيير لجدول حساب النتائج و النسب لجدول تدفقات الخزينة و تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري تطرقنا إلى دراسة ميدانية لمؤسسة إينيكاب ENICAB لصنع الكوابل-بسكرة-

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن اعتبارها كاختبار لفرضيات البحث نلخصها فيما يلي:

- ✓ تمثل طريقة الإعداد و العرض الجديدة للقوائم المالية أداة مهمة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحليل المركز و الأداء المالي و السيولة المالية لها.
- ✓ تمثل القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات للمستخدمين من أجل اتخاذ القرارات المالية لكنها لا تلبي جميع احتياجاتهم من أجل الدراسة و التحليل الشامل من أجل اتخاذ القرار المالي.
- ✓ تعتبر عملية تحليل القوائم المالية كشفا لنقاط القوة و ضعف المؤسسة.
- ✓ طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار الاستثمار من عدمه.
- ✓ كما يجب على المشرع الجزائري أن يوفر محيط اقتصادي و قانوني يسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي في ظروف عادية بدون مشاكل.

الاقتراحات:

- ✓ العمل أكثر للوصول إلى قوائم مالية صادقة.
- ✓ ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ على المسير أن يكون ذو كفاءة عالية للوصول إلى قرارات صحيحة تخدم المؤسسة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية و الميدانية قدر الإمكان و نرجو أن نكون بمثابة الانطلاقة لدراسات أخرى أكثر تعمقا تهتم ب:

- ✓ دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ مساهمة المسير المالي في التحليل المالي لدى المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ فعالية التحليل المالي للوصول إلى القرارات المالية الصحيحة.

آفاق البحث: طبعا لا تخل أي دراسة من عيوب و نقائص، حيث لازالت هناك الكثير من الأفكار و المواضيع الغير مدروسة في هذا المجال، و نقترح ما يلي:

- ✓ أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية.
- ✓ أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ دور القوائم المالية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة

1- الكتب:

1. أمين أحمد لطفي السيد. (2004). *مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبار التفاصيل*. القاهرة: دور المكتبات الكبرى.
2. سالم صلال راهي الحسناوي. (2016). *أساسيات الادارة المالية* (الإصدار الدار المنهجية للنشر و التوزيع). عمان،الأردن.
3. شعيب شنوف. (بلا تاريخ). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي* (الإصدار دار زهران للنشر و التوزيع). عمان،الأردن.
4. كاسر نصر منصور. (2006). *الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية* (الإصدار دار الحامد للنشر و التوزيع). عمان، الاردن.
5. محمد أحمد الكايد. (بلا تاريخ). *الإدارة المالية الدولية تالعالمية* (الإصدار دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع). أردن، عمان.
6. محمد الصيرفي. (2014). *التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية* (الإصدار دار الفجر للنشر و التوزيع). قاهرة، مصر.
7. محمد محمود الزبيدي. (بلا تاريخ). *الادارة المالية المتقدمة* . الاردن، عمان.
8. محمد مطر. (2006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني* (الإصدار نشر بدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة البترا). الاردن، عمان.
9. هدى،شهيد. (2019). *اثر الثقافة التنضيمية على اتخاذ القرار الاداري* . (2020،الطبعة الاولى، المحرر) عمان- الاردن: دار الايام للنشر و التوزيع.

2- مذكرات:

1. الدكتور بن عيشي عمار. (2023/2022). محاضرات مقياس تحليل مالي معمق سنة ثانية ماستر (غير منشورة). بسكرة، قسم علوم محاسبة : جامعة محمد خيضر.

2.مسعود نايت سي محند. (2019). التحليل الديناميكي باستخدام قائمة التدفقات النقدية(اطروحة ماستر). ام بواقي: مالية و محاسبة

3.مصطفى عوايدي. (2014). اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). أم البواقي.

4. فاطمة الزهراء بومعراف. (2019). أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة – سطيف (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة.

5. مصطفى عوايدي. (2014). اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). أم البواقي.

6. الطيب مداني. (2015). القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

7. امينة حفاصة. (11 03, 2021). أثر جودة القوائم المالية على تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية(مذكرة دوكتوراه). مسيلة: علوم المالية و المحاسبة.

8. دليلة دادة. (2019). أثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، تخصص: محاسبة وجباية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

9. سلمى شريفي. (2007). الرياضية, اساسيات التمويل و الادارة المالية في المؤسسة (رسالة ماجستير).

10. صبرينة عمروش. (2022). الافصاح المحاسبي و اثره على الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية (مذكرة دوكتوراه). كلية، مستغانم: جامعة.

11. صلاح الدين بولعراس. (2016). التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية و اثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية(اطروحة دوكتوراه). كلية، سطيف: جامعة.

12. عبد الحكيم سليماني. (2020). دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد(اطروحة دوكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

13. محمد بغريش. (2010). محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية للمؤسسة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر.

4- محاضرات:

1. خلاصي مراد. (18 02, 2007). اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الاطارات في العمل. قسنطينة، تخصص علم النفس التنظيمي و تسيير الموارد البشرية، الجزائر: علم النفس و علوم التربية و الارطوفونيا.

2. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2022). *التحليل المالي*. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

3. بنية محمد. (2019). محاضرات في التحليل المالي. قالمة: تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي.

4. شعيب شنوف. (2016). *المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للابلا غ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF* (الإصدار ديوان المطبوعات الجامعية).

5. صالح مرازقة، و فتيحة بوهرين. (بلا تاريخ). القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية. *الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل* (الصفحات 01-21). غرداية: المركز الجامعي.

6.عبد الله عبد العزيز هلال. (2019). *التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء*. الاسكندرية – مصر: جامعة الاسكندرية كلية التجارة.

7. عثمان مداحي. (بلا تاريخ). لقوائم المالية محدداتها و مميزاتها (محاضرة).

8. فطيمة الزهرة قرامز. (2020). *دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الا ستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية*. مصر الجديدة القاهرة ، مصر : منظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدولة العربية.

9. كحول صرية. (12, 2017). دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية. *مجلة العلوم الانسانية* .

10. كحول صورية. (2017). دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية. بسكرة، قسم علوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

11. لزعر محمد سامي. (2012/2011). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. قسنطينة، الادارة المالية: جامعة منتوري قسنطينة.

12. نبيل بوفليح. (2018). *دروس و تطبيقات في التحليل المالي* (الإصدار ديوان المطبوعات الجامعية 1، الساحة المركزية–بن عكنون–). بن عكنون، الجزائر.

5–مقالات:

1. بدار عاشور و ذبيح هشام. (بلا تاريخ). آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الاولى عرض القوائم المالية.

2. بسادات كريمة. (2022). التسيير المالي. *كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير*.

3. حكيم شبوطي، و براهيم علي عباس. (مارس, 2018). مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الابلاغ المالي الدولية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*(العدد03).

4. سبتي اسماعيل. (2016). تقييم الاداء المالي للمؤسسةالجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf. *01*(34).

5. عبد العزيز طالب. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *المجلد 02*(العدد 04)، 93-110.

6. فاطمة آل مفتاح.(يونيو،2004).أساليب اتخاذ القرارات أثناء الأزمات.المجلة العربية للادارة.

7. كلاش مريم،بهلول نور الدين. (2021). دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. *مجلة الاستراتيجية و التنمية، 11*(03)، الصفحات 436-452.

8. محمد عبد العزيز بلمداني. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04*(العدد02)، الصفحات 93-110.

9. يزيد تقرارت. (2014). استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي.

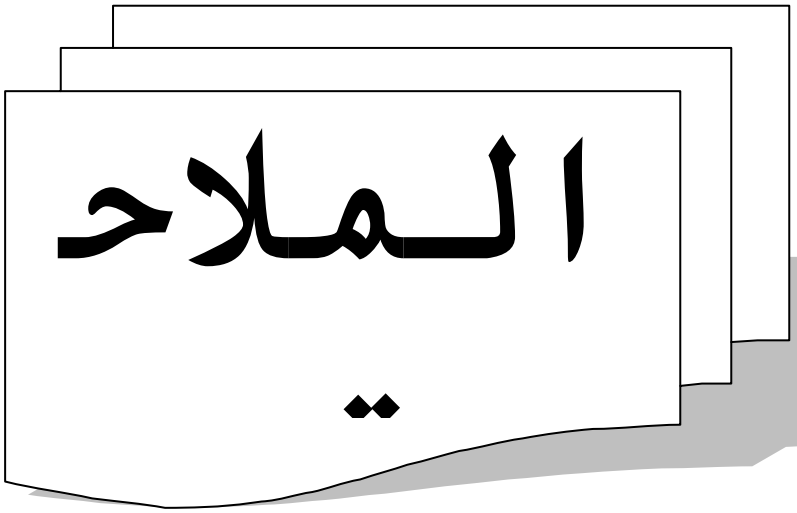
الـمـلاحـ
ـيـ

الملحق رقم (01): ميزانية الأصول

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:45

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		42 335 425,28	41 927 565,61	407 859,67	120 393,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		37 098 639,12		37 098 639,12	37 098 639,12
Bâtiments		2 198 870 548,47	1 575 717 635,97	623 152 912,50	672 188 253,55
Autres immobilisations corporelles		3 218 823 897,82	2 907 097 422,60	311 726 475,22	337 780 121,21
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		23 242 769,82		23 242 769,82	10 953 266,56
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 741 388,29		2 741 388,29	225 335 811,38
Impôts différés actif		182 841 879,49		182 841 879,49	206 254 130,77
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 705 954 548,29	4 624 742 624,18	1 181 211 924,11	1 489 730 615,59
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 668 731 569,34	218 809 237,79	4 449 922 331,55	3 526 332 287,47
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 187 281 232,11	62 175 129,02	1 125 106 103,09	678 777 708,30
Autres débiteurs		18 958 094,56		18 958 094,56	92 226 634,26
Impôts et assimilés		124 723 013,90		124 723 013,90	154 481 572,18
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 323 746 199,34		1 323 746 199,34	1 492 491 437,38
TOTAL ACTIF COURANT		7 323 440 109,25	280 984 366,81	7 042 455 742,44	5 944 309 639,59
TOTAL GENERAL ACTIF		13 029 394 657,54	4 805 726 990,99	8 223 667 666,55	7 434 040 255,18

ميزانية الخصوم:

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:45

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4 224 728 430,28	4 224 728 430,28
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		322 244 654,89	131 126 135,36
Autres capitaux propores - Report à nouveau		1 004 383 147,08	198 048 056,29
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		6 561 356 232,25	5 563 902 621,93
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		223 274 341,98	325 500 698,00
TOTAL II		223 274 341,98	325 500 698,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		994 334 365,34	1 155 815 398,22
Impôts		65 759 754,94	10 334 311,80
Autres dettes		243 242 658,01	378 487 225,23
Trésorerie passif		135 700 314,03	
TOTAL III		1 439 037 092,32	1 544 636 935,25
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		8 223 667 666,55	7 434 040 255,18

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

جدوا حساب النتائج :

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:46

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		6 909 794 617,58	4 838 367 481,41
Variation stocks produits finis et en cours		-545 925 429,27	-40 240 706,64
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**6 363 869 188,31**	**4 798 126 774,77**
Achats consommés		-5 272 026 372,90	-3 747 203 286,95
Services extérieurs et autres consommations		-99 521 885,74	-160 540 451,16
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-5 371 548 258,64**	**-3 907 743 738,11**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**992 320 929,67**	**890 383 036,66**
Charges de personnel		-564 418 529,39	-543 720 649,88
Impôts, taxes et versements assimilés		-69 791 764,28	-56 461 372,19
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**358 110 636,00**	**290 201 014,59**
Autres produits opérationnels		118 556 698,45	10 830 924,57
Autres charges opérationnelles		-11 729 982,81	-10 910 466,83
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-186 478 750,49	-375 001 841,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		163 428 775,46	347 137 727,36
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**441 887 376,61**	**262 257 357,71**
Produits financiers		17 145 952,34	12 067 979,71
Charges financières		-60 134 190,78	-103 059 947,53
VI-RESULTAT FINANCIER		**-42 988 238,44**	**-90 991 967,82**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**398 899 138,17**	**171 265 389,89**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-53 242 232,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-23 412 251,28	-40 139 254,53
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**6 663 000 614,56**	**5 168 163 406,41**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-6 340 755 959,67**	**-5 037 037 271,05**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**322 244 654,89**	**131 126 135,36**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**322 244 654,89**	**131 126 135,36**

الملحق رقم 02: ميزانية الاصول

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:46

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		42 335 425,28	41 997 965,61	337 459,67	407 859,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 389 680 000,00		8 389 680 000,00	37 098 639,12
Bâtiments		2 218 384 636,77	1 624 752 977,02	593 631 659,75	623 152 912,50
Autres immobilisations corporelles		3 183 084 013,99	2 930 845 814,08	252 238 199,91	311 726 475,22
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		35 156 379,88		35 156 379,88	23 242 769,82
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 886 831,59		6 886 831,59	2 741 388,29
Impôts différés actif		144 859 571,74		144 859 571,74	182 841 879,49
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 020 386 859,25	4 597 596 756,71	9 422 790 102,54	1 181 211 924,11
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		6 080 512 282,92	249 115 724,09	5 831 396 558,83	4 449 922 331,55
Créances et emplois assimilés					
Clients		614 317 133,67	84 571 139,09	529 745 994,58	1 125 106 103,09
Autres débiteurs		33 728 833,78		33 728 833,78	18 958 094,56
Impôts et assimilés		345 728 809,13		345 728 809,13	124 723 013,90
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		313 419 539,18		313 419 539,18	1 323 746 199,34
TOTAL ACTIF COURANT		7 387 706 598,68	333 686 863,18	7 054 019 735,50	7 042 455 742,44
TOTAL GENERAL ACTIF		21 408 093 457,93	4 931 283 619,89	16 476 809 838,04	8 223 667 666,55

ميزانية الخصوم:

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:47

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4 338 963 757,86	4 224 728 430,28
Ecart de réévaluation		8 352 581 360,88	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		216 835 180,52	322 244 654,89
Autres capitaux propores - Report à nouveau		1 004 383 147,08	1 004 383 147,08
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		14 922 763 446,34	6 561 356 232,25
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		232 446 680,51	223 274 341,98
TOTAL II		232 446 680,51	223 274 341,98
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		325 890 182,62	994 334 365,34
Impôts		59 725 663,88	65 759 754,94
Autres dettes		122 446 105,74	243 242 658,01
Trésorerie passif		813 537 758,95	135 700 314,03
TOTAL III		1 321 599 711,19	1 439 037 092,32
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		16 476 809 838,04	8 223 667 666,55

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

جدول حساب النتائج:

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:47

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 005 450 478,02	6 909 794 617,58
Variation stocks produits finis et en cours		208 652 280,26	-545 925 429,27
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 214 102 758,28	6 363 869 188,31
Achats consommés		-3 201 078 687,25	-5 272 026 372,90
Services extérieurs et autres consommations		-77 474 571,97	-99 521 885,74
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-3 278 553 259,22	-5 371 548 258,64
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		935 549 499,06	992 320 929,67
Charges de personnel		-383 331 164,38	-564 418 529,39
Impôts, taxes et versements assimilés		-44 991 829,61	-69 791 764,28
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		507 226 505,07	358 110 636,00
Autres produits opérationnels		1 275 048,50	118 556 698,45
Autres charges opérationnelles		-12 511 954,73	-11 729 982,81
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-192 533 997,20	-186 478 750,49
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 152 394,19	163 428 775,46
V- RESULTAT OPERATIONNEL		342 607 995,83	441 887 376,61
Produits financiers		4 492 029,47	17 145 952,34
Charges financières		-36 764 379,03	-60 134 190,78
VI-RESULTAT FINANCIER		-32 272 349,56	-42 988 238,44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		310 335 646,27	398 899 138,17
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-55 518 158,00	-53 242 232,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-37 982 307,75	-23 412 251,28
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 259 022 230,44	6 663 000 614,56
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 042 187 049,92	-6 340 755 959,67
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		216 835 180,52	322 244 654,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		216 835 180,52	322 244 654,89

تغير في الاموال الخاصة:

ENICAB
ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:47
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 823 519 895,79	9 086 643 116,19
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-6 744 471 399,54	-8 054 825 919,80
Intérêts et autres frais financiers payés		-28 053 858,20	-43 366 903,38
Impôts sur les résultats payés			-6 000,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-504 795 329,62	-1 423 991 955,24
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-1 453 800 691,57	-435 547 662,23
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 274 578,66	-116 812,37
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-1 452 526 112,91	-435 664 474,60
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-55 785 189,67	-93 753 637,62
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-236 523 758,00	-150 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		232 001 648,00	221 999 978,60
Intérêts encaissés sur placements financiers			3 122 581,55
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-60 307 299,67	131 218 922,53
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-170 015 937,48	
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-170 015 937,48	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-1 682 849 350,06	-304 445 552,07
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 188 045 885,31	1 492 491 437,38
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-500 118 219,77	1 188 045 885,31
Variation de la trésorerie de la période		-1 688 164 105,08	-304 445 552,07
Rapprochement avec le résultat comptable		-1 904 999 285,60	-626 690 206,96
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		5 314 755,02	

جدول تدفقات النقدية:

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:48

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reseves/Résultats
Solde au 31 décembre 2017						
Changement méthode comptable 2018						
Correction d'erreurs significatives 2018						
Réévaluation des immobilisations 2018						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2018						
Augmentation de capital 2018						
Résultat net de l'exercice 2018						
Solde au 31 décembre 2018						
Changement méthode comptable 2019						
Correction d'erreurs significatives 2019						
Réévaluation des immobilisations 2019						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2019						
Augmentation de capital 2019						
Résultat net de l'exercice 2019						
Solde au 31 décembre 2019						

الملحق رقم03: ميزانية الاصول

SPA ENICAB
Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:50
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	42 137 425,28	42 028 765,61	108 659,67	337 459,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 389 680 000,00		8 389 680 000,00	8 389 680 000,00
Bâtiments		2 219 820 586,77	1 675 615 304,55	544 205 282,22	593 631 659,75
Autres immobilisations corporelles		3 189 958 230,83	3 009 261 074,66	180 697 156,17	252 238 199,91
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		37 864 600,58		37 864 600,58	35 156 379,88
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	143 304 194,27		143 304 194,27	6 886 831,59
Impôts différés actif		141 885 149,00		141 885 149,00	144 859 571,74
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 164 650 186,73	4 726 905 144,82	9 437 745 041,91	9 422 790 102,54
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 119 125 765,37	218 809 237,79	4 900 316 527,58	5 831 396 558,83
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 084 928 483,92	79 624 506,44	2 005 303 977,48	529 745 994,58
Autres débiteurs		16 296 373,56		16 296 373,56	33 728 833,78
Impôts et assimilés	R2S2L3	112 734 057,88		112 734 057,88	345 728 809,13
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 506 670 306,20		1 506 670 306,20	313 419 539,18
TOTAL ACTIF COURANT		8 839 754 986,93	298 433 744,23	8 541 321 242,70	7 054 019 735,50
TOTAL GENERAL ACTIF		23 004 405 173,66	5 025 338 889,05	17 979 066 284,61	16 476 809 838,04

ميزانية الخصوم

SPA ENICAB

Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:51

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4 338 963 757,86	4 338 963 757,86
Ecart de réévaluation		8 352 581 360,88	8 352 581 360,88
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		649 245 795,79	216 835 180,52
Autres capitaux propores - Report à nouveau		1 212 088 494,22	1 004 383 147,08
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		15 562 879 408,75	14 922 763 446,34
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		253 516 093,66	232 446 680,51
TOTAL II		253 516 093,66	232 446 680,51
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 871 337 717,43	325 890 182,62
Impôts		163 846 306,20	59 725 663,88
Autres dettes		127 486 758,57	122 446 105,74
Trésorerie passif		,	813 537 758,95
TOTAL III		2 162 670 782,20	1 321 599 711,19
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		17 979 066 284,61	16 476 809 838,04

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

جدول حساب النتائج:

SPA ENICAB

Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:51

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		7 089 654 600,51	4 005 450 478,02
Variation stocks produits finis et en cours		172 690 737,48	208 652 280,26
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**7 262 345 337,99**	**4 214 102 758,28**
Achats consommés		-5 751 088 000,69	-3 201 078 687,25
Services extérieurs et autres consommations		-84 853 264,03	-77 474 571,97
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-5 835 941 264,72**	**-3 278 553 259,22**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**1 426 404 073,27**	**935 549 499,06**
Charges de personnel		-499 966 622,00	-383 331 164,38
Impôts, taxes et versements assimilés		-81 223 505,70	-44 991 829,61
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**845 213 945,57**	**507 226 505,07**
Autres produits opérationnels		101 236 846,75	1 275 048,50
Autres charges opérationnelles		-24 081 194,88	-12 511 954,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-137 686 323,73	-192 533 997,20
Reprise sur pertes de valeur et provisions		53 665 514,10	39 152 394,19
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**838 348 787,81**	**342 607 995,83**
Produits financiers		7 948 484,81	4 492 029,47
Charges financières		-35 776 902,87	-36 764 379,03
VI-RESULTAT FINANCIER		**-27 828 418,06**	**-32 272 349,56**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**810 520 369,75**	**310 335 646,27**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-158 300 151,22	-55 518 158,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 974 422,74	-37 982 307,75
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 425 196 183,65**	**4 259 022 230,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-6 775 950 387,86**	**-4 042 187 049,92**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**649 245 795,79**	**216 835 180,52**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**649 245 795,79**	**216 835 180,52**

تغير في الاموال الخاصة:

SPA ENICAB

Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:51

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		6 654 341 966,09	5 823 519 895,79
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-4 723 286 828,17	-6 744 471 399,54
Intérêts et autres frais financiers payés		-20 161 951,49	-28 053 858,20
Impôts sur les résultats payés		-16 655 446,63	
Opérations en attente de classement (47) !!!!		256 076 114,21	-504 795 329,62
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 150 313 854,01	-1 453 800 691,57
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		10 014 465,13	1 274 578,66
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		2 160 328 319,14	-1 452 526 112,91
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-16 944 652,82	-55 785 189,67
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-165 042 244,35	-236 523 758,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		28 447 104,00	232 001 648,00
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-153 539 793,17	-60 307 299,67
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-170 015 937,48
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			-170 015 937,48
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		2 006 788 525,97	-1 682 849 350,06
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-500 118 219,77	1 188 045 885,31
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 506 670 306,20	-500 118 219,77
Variation de la trésorerie de la période		2 006 788 525,97	-1 688 164 105,08
Rapprochement avec le résultat comptable		1 357 542 730,18	-1 904 999 285,60
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			5 314 755,02

جدول تدفقات النقدية:

SPA ENICAB

Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:06/04/2023 11:51

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reseves/Résultats
Solde au 31 décembre 2018		**1 010 000 000,00**				
Changement méthode comptable 2019						
Correction d'erreurs significatives 2019						
Réévaluation des immobilisations 2019					8 352 581 360,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2019						
Augmentation de capital 2019						
Résultat net de l'exercice 2019						216 835 180,00
Solde au 31 décembre 2019		**1 010 000 000,00**			**8 352 581 360,00**	**216 835 180,00**
Changement méthode comptable 2020						
Correction d'erreurs significatives 2020						
Réévaluation des immobilisations 2020						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2020						
Augmentation de capital 2020						
Résultat net de l'exercice 2020						
Solde au 31 décembre 2020		**1 010 000 000,00**			**8 352 581 360,00**	**216 835 180,00**

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): يوزيد بن صالح الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 208212443 والصادرة بتاريخ 17/08/2022

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإقتصادية قسم علوم المالية والمحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة/التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الحوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/07

توقيع المعني (ة)

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): سيبوطأحمد الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200163134 والصادرة بتاريخ 14/04/2016

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم علوم المالية والمحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 23/06/2021

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 344 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في :19 - 03 - 2023

إلى السيد : مدير مؤسسة صناعة
الكوابل ENICAB بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – بوزيدي تهاني

2 – سيبوط أحمد

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية "

تحت إشراف : د/ تومي ابراهيم

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة
مدير الموارد البشرية
توفيق عبد الحميد

عميد الكلية
نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د. غربي وهيبة